الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد خيضر – بسكرة -

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم التجارية

الموضوع:

إسهام المناطق الحرة في التحفيز الإستثمار الأجنبي المباشر
دراسة في تجارب نماذج من الدول العربية خلال الفترة 2000-2020

مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم التجارية

تخصص: مالية وتجارة دولية

من إعداد الطالب (ة):

- بحري أسامة

الأستاذ (ة) المشرف(ة)

د. قسوري إنصاف

لجنة المناقشة

أعضاء اللجـنة	الرتبة	الصـفـة	الجامعة
د- محدة ناصر	د.أستاذ محاضر	رئيسا	بسكرة
د- قسوري إنصاف	د.أستاذ محاضر	مقررا	بسكرة
د-عمران كريمة	د.أستاذ محاضر	مناقشا	بسكرة

الموسم الجامعي: 2022-2023

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد خيضر – بسكرة -

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم التجارية

الموضوع:

إسهام المناطق الحرة في التحفيز الإستثمار الأجنبي المباشر
دراسة في تجارب نماذج من الدول العربية خلال الفترة 2000-2020

مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم التجارية

تخصص: مالية وتجارة دولية

من إعداد الطالب (ة):

- بحري أسامة

الأستاذ (ة) المشرف(ة)

د. قسوري إنصاف

لجنة المناقشة

أعضاء اللجـنة	الرتبة	الصـفـة	الجامعة
د- محدة ناصر	د.أستاذ محاضر	رئيسا	بسكرة
د- قسوري إنصاف	د.أستاذ محاضر	مقررا	بسكرة
د-عمران كريمة	د.أستاذ محاضر	مناقشا	بسكرة

الموسم الجامعي: 2022-2023

بسم الله الرحمن الرحيم

الإهـــداء

إلى من لهما فضلا علي تعجز درر ودراهم الدنيا الوفاء به، أبي

وأمي جعلهما الله من أهل التقوى والنعيم والآخرة.

إلى كل رفقاء الصبا وزملاء الدراسة والعمل والى جميع من أعاننا

على هذا العمل أثاب الله الجميع.

اهدي الجميع ثمرة جهدي.

شكر و تقدير

أول الشكر لله الواحد القهار صاحب الفضل والإكرام أكرمنا بنعمة الإسلام ويسر لنا سبيل العلم، فله الشكر حتى يرضى وله الشكر بعد الرضى والصلاة والسلام على الحبيب المصطفى صلى الله عليه وسلم تسليما كثيرا.

ثم كامل الشكر والتقدير والامتنان للأستاذة المشرفة لها الفضل بعد الله جزاها الله عنا أفضل الجزاء على نصائحها وتوجيهاتها القيمة وسعة صدرها وصبرها، فجزاك الله جنة الفردوس.

كما لا يفوتنا أن نشكر كل من ساهم من قريب أو من بعيد في إتمام هذا العمل.

الملخص :

أصبحت المناطق الحرة ظاهرة عالمية بإمتياز، فمعظم الدول تبنت المناطق الحرة كآليات إقتصادية للإنتقال التدريجي والمنظم ووسيلة لجذب وتشجيع الإستثمار الأجنبي المباشر، ونقل التكنولوجيا الحديثة وتوطينها داخل البلد المضيف، وتحقيق التكامل بين المشاريع المحلية و المشاريع القائمة في المناطق الحرة ، كما يعتبر انشاء المناطق الحرة بهدف توفير هياكل اساسية فعالة ، ولكن اداء المناطق الحرة يعتمد الى حد كبير على اساسيات اخرى ولاسيما السياسات الموضوعة لتنمية الموارد البشرية و الهياكل الاساسية اللازمة لاجتذاب الاستثمار الاجنبي المباشر الموجه نحو التصدير و زيادته .

لذا نسعى من خلال هذا الدراسة لمعرفة مدى امكانية تفيعل دور المناطق الحرة وواقع ذلك في المنطقة الحرة للجزائر .

الكلمات المفتاحية : المناطق الحرة ، الاستثمار الاجنبي المباشر ، منطقة بلارة

Astract:

Free zones has become a global phenomenon with distinction, most countries have adopted free zones as economic mechanisms for a gradual and orderly transition and a way to attract and encourage foreign direct investment, transfer and modernization of modern technology within the operating country, and achieve integration between local and existing projects in free zones , also the establishment of free zones is to provide effective infrastructure. But the performance of free zones depends to a large extent on other policies, especially those for human resources development, and the necessary infrastructure to attract and increase export-oriented foreign direct investment.

Therefore, we seek through this study to find out to what extent the role to export can be activated, and the reality of that in the free zone in Algeria.

Key words: free zones, foreign direct investment, ballara region .

فهرس المحتويات

العنوان	رقم الصفحة
شكر و عرفان	
فهرس المحتويات	
ملخص	
مقدمة	
الفصل الأول : مفاهيم عامة حول الاستثمار الأجنبي المباشر	
تمهيد	4
المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للاستثمار	5
المطلب الأول:مفهوم الاستثمار وأهميته	5
الفرع الأول: مفهوم الاستثمار	5
الفرع الثاني: أهميـة الاستثمـار	5
المطلب الثاني: أنواع الاستثمار والاستثمارات الأجنبية	7
الفرع الأول: أنواع الاستثمار	7
الفرع الثاني: الاستثمارات الأجنبية (الخارجية)	8
المطلب الثالث: التمييز بين الاستثمار الأجنبي المباشر والغير مباشر	10
المبحث الثاني: عموميات حول الاستثمار الأجنبي المباشر	11
المطلب الأول: مكونات وأشكال الاستثمار الأجنبي المباشر	12
الفرع الأول: مكونات الاستثمار الأجنبي المباشر	12
الفرع الثاني: أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر	13
المطلب الثاني:أهداف أطراف الاستثمار الأجنبي	14
المطلب الثالث: مخاطر الاستثمار الأجنبي المباشر وآلية إدارتها	15
المبحث الثالث: المناخ الاستثماري وتقييم الاستثمار الأجنبي المباشر	17
المطلب الأول: المناخ الاستثماري ومحدداته	17
المطلب الثاني: مشاكل المناخ الاستثماري في الدول النامية	20

المطلب الثالث: الآثار الايجابية والسلبية للاستثمار الأجنبي المباشر	21
خلاصة الفصل	23
الفصل الثاني : واقع الأهمية الاقتصادية للمناطق الحرة في ظل الاستثمار الأجنبي المباشر	
تمهيد	24
المبحث الأول : مفهوم المناطق الحرة	25
المطلب الأول : تعريف المناطق الحرة	25
المطلب الثاني : نشأة المناطق الحرة	26
المطلب الثالث : خصائص المناطق الحرة	27
المبحث الثاني : المناطق الحرة و النظم المشابهة لها	28
المطلب الأول : أنواع المناطق الحرة	28
المطلب الثاني : الأهمية الاقتصادية للمناطق الحرة	31
المبحث الثالث : تجارب مختارة حول المناطق الحرة لبعض الدول العربية	37
المطلب الأول : المناطق الحرة في مصر	38
المطلب الثاني : المناطق الحرة بالإمارات	41
المطلب الثالث : واقع المناطق الحرة في الجزائر	43
خلاصة الفصل	49
الخاتمة	50
قائمة المراجع	

قائمة الجداول و الأشكال

الرقم	اسم الجدول	رقم الصفحة
1	أنواع الاستثمار	7
2	التمييز بين الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار الأجنبي الغير مباشر	11
3	المحددات الاقتصادية للاستثمار الأجنبي المباشر في الدول المضيفة	19

لقد شـهد الاقتصاد العالمى في العـقد الأخـير من القرن العشرين مجموعة من التغيرات في البيئة الاقتصادية جعلت معظم أطراف المجتمع الدولي ومنظماته تبحث في الآثـار الاقتصادية لما أطلق عليها ،العالمية التحولات الاقتصـادية للقـرن الواحد والعشرين، وأخذت تستعد بالاستراتيجيات والآليات المناسبة التي يمكن من خلالهـا التكيف مع تلك التحولات الاقتصادية في كل دولة إلى تعظيم المكاسب والإيجابيـات التي تعود على الاقتصاد الوطني وتقليل الخسائر والسلبيات إلى أقل درجة ممكنة .

و تعتبر المناطق الحرة أهم شكل من أشكال التغيرات لما له أهمية جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، ولما لهمن تسهيلات وحوافز لجذب هذا الاستثمار، يشير إلى أن تلك التحولات تتجه في التحليل النهائي ولعل التأمل في التحولات الاقتصادية العالمية إلى تنشيط وتعظيم التجارة الدولية بين دول العالِ خـلال زيـادة درجة الاعتمـاد المتبـادل ليكون من أهم ، حيث تدور التحولات جميعها حول مبدأ تحرير التجـارة الدولية ،عوامل النمو فـي الاقتصاديات المختلفة وبالتالي تسعى كل دولة إلى تعظيم الصـادرات وزيـادة القدرة التنـافسية على جذب أكبر قدر ممكن من الاستثمارات ناهيك عن تحول الاستثمار الداخلي إلى ،الاستثمار الدولي ليتحول إلى الاستثمار من أجل التصدير حول ، في قدر كبير منه ومن هذا المدخل يدور جدل على قدر كبـير من الأهمية ،الأنشطة التصديرية أيضا مستقبل المنـاطق الحرة باعتبارها أحد الأشكـال الرئيسـية للاستثمار من أجل التصدير في اقتصاديات القرن هل يستمر الاتجاه إلى التـزايد والتوسع في المناطق الحرة الذي بدأ يظهر بوضوح في ،الواحد والعشرين السبعينيات والثمانينيات ويحـول منـاطق معينة مرورا بهونج كونج وحتى منطقة جبل على في إمارة دبي إلى مناطق يطلق عليها " جنات الاستثمار من أجل التصدير " أم تؤدي آليات تحرير التجارة الدولية سواء من خلال التحولات الاقتصادية العالمية .

ونظرا للمنافع التي تجنيها الدول من وراء إقامة هذه المناطق على أراضيها فإنها تتسارع في منح إعفاءات جمركية وضريبية بهدف تشجيع وجذب الاستثمارات المحلية والأجنبية للاستثمار في هذه المناطق، كذلك تقديم تسهيلات متعددة بهدف توفير أجواء ملائمة لاستقرار الاستثمارات والحد من هجرة الاستثمارات المحلية.

إن الاقتصاد الجزائري يعيش في الآونة الأخيرة العديد من التوترات على كافة المستويات الاقتصادية من انخفاض للصادرات البترولية والتي ترتكز عليها التجارة الخارجية في الجزائر وهذا بسبب تراجع أسعار البترول، وتراجع قيمة العملة الوطنية نظرا للارتباط الكبير بالصادرات البترولية حيث تحتل أكثر من 50% من إجمالي الصادرات مع إهمال باقي المواد الغذائية والاستهلاكية والصناعية. ومن أجل

تنمية الصادرات الجزائرية وتشجيعها لابد من فتح المجال للمناطق الحرة الصناعية للتصدير بهدف جذب الاستثمارات العربية والأجنبية والانفتاح على الاقتصاد العالمي بعيدا عن المحروقات.

و من هذا المنطلق يمكننا طرح الإشكالية التالية :

ما مدى مساهمة المناطق الحرة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر؟

التساؤلات الفرعية :

- ماذا نقصد بالمناطق الحرة ؟
- ماذا نقصد بلاستثمار الاجنبي المباشر وماهو مقوماته ؟
- ماهي انعكاسات المناطق الحرة على توجه الاستثمارات الاجنبية

الفرضيات :

- المناطق الحرة لها اهمية اقتصادية كبيرة ؟

- انعكاسات المناطق الحرة على اقتصاديات الدول ؟

- أهمية واهداف البحث

نهدف من خلال بحثنا هذا الى

- إبراز أهمية المناطق الحرة ودورها في التجارة الخارجية .

- إبراز أهمية التجارة الخارجية .

- تسليط الضوء على العلاقة بين مناطق التجارة الحرة والتجارة الدولية

-أسباب اختيار الموضوع :

- توافق الموضوع مع مجال التخصص

- اثراء المكتبة بمراجع

- الرغبة في الاطلاع والمعرفة.

المنهج المتبع :

اتبعنا في هذه المذكرة المنهج الوصفي التحليلي

- صعوبات الدراسة: من بين الصعوبات التي واجهتنا هي: صعوبة الحصول على إحصائيات دقيقة وحديثة.

تقسيمات الدراسة :

الفصل الأول مفاهيم عامة حول الاستثمار الأجنبي المباشر و يندرج تحت هذا الفصل ثلاث مباحث

المبحث الأول الإطار ألمفاهيمي للاستثمار.

المبحث الثاني :عموميات حول الاستثمار الأجنبي المباشر.

المبحث الثالث :المناخ الاستثماري وتقييم الاستثمار الاجنبي المباشر

الفصل الثاني واقع الأهمية الاقتصادية للمناطق الحرة في ظل الاستثمار الأجنبي المباشر و يحتوى على ثلاث مباحث

المبحث الأول : مفهوم المناطق الحرة

المبحث الثاني: المناطق الحرة و النظم المشابهة لها

المبحث الثالث: تجربة الجزائر في المناطق الحرة

الفصل الأول

مفاهيم عامة حول الاستثمار الأجنبي المباشر

تمهيد:

الاستثمار الأجنبي المباشر ظاهرة اقتصادية قديمة ازدادت أهميته بعد الحرب العالمية الثانية نتيجة تطور العلاقات الاقتصادية الدولية، مما جعلها تكون محل اهتمام للعديد من الاقتصاديين والمفكرين وذلك للدور الهام الذي يلعبه الاستثمار الأجنبي في توفير التمويل المطلوب لإقامة المشاريع الإنتاجية في ظل تزايد حجم المديونية الخارجية، وتسعى مختلف دول العالم المتطورة والمتخلفة بدون استثناء لاستقطاب هذا المورد الهام حيث تتنافس الحكومات مع بعضها البعض لجذب مزيد من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال خلق مناخ استثماري ملائم للمستثمرين الأجانب، غير أن لتدفق هذا الاستثمار مزايا وعيوب يجب على هذه الدول أخذها بعين الاعتبار.

ونظرا للأهمية البالغة للاستثمار الأجنبي المباشر فإننا في هذا الفصل نتعرف أكثر على هذه الأداة التمويلية من خلال ثلاثة مباحث نتطرق من خلالها لمايلي

المبحث الأول: عموميات حول الاستثمار.

المبحث الثاني: الإطار المفاهيمي للاستثمار الأجنبي المباشر.

المبحث الثالث:المناخ الاستثماري وتقييم الاستثمار الأجنبي المباشر.

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للاستثمار

قبل التطرق للاستثمار الأجنبي المباشر نحدد ماهية الاستثمار بصفة عامة، حيث تناولنا في المبحث الأول مدخل للاستثمار و الذي يحتوي على مفهومه وأهميته، أنواعه، وثم ركزنا على مفهوم الاستثمار الأجنبي بشقيه المباشر والغير مباشر كما حددنا أوجه الاختلاف بين هاذين الأخيرين.

المطلب الأول:مفهوم الاستثمار وأهميته

يحوي هذا المطلب فرعين، أوضحنا مفهوم الاستثمار في الفرع الأول، أما بالنسبة للفرع الثاني فعرضنا أهميته.

توجد عدة تعاريف للاستثمار منها: (هند، 2017)

الفرع الأول: مفهوم الاستثمار

يعرف الاستثمار بأنه: "استخدام المدخرات في تكوين الاستثمارات (أو الطاقات الإنتاجية الجديدة) اللازمة لعمليات إنتاج السلع والخدمات، والمحافظة على الطاقات الإنتاجية القائمة أو تجديدها".

ويعرف أيضا بأنه: "مجموع التوظيفات التي من شأنها زيادة الدخل وتحقيق الإضافة الفعلية إلى رأس المال الأصلي، من خلال امتلاك الأصول التي تولد العوائد نتيجة التضحية بمنفعة مالية للحصول على تدفقات مالية مستقبلية".

كما يعرف الاستثمار بأنه: "تضحية بقيم (مبالغ) مالية مؤكدة في سبيل الحصول على قيم أكبر غير مؤكدة في المستقبل". (بعداش، 2008)

من خلال التعاريف السابقة يمكن تعريف الاستثمارات بأنها الاستخدام الحالي للأموال وذلك لغرض الحصول على ربح مستقبلي، مقابل تحمل مخاطرة.

الفرع الثاني: أهمية الاستثمار

يمكن تلخيص أهمية الإستثمار بالنسبة للمستثمر وبالنسبة للدولة المستثمر فيها فيما يلي:

أولا: بالنسبة للمستثمر

- الزيادة في رأس المال الحقيقي.
- تكوين رأس مال ثابت.
- توسيع الطاقات الإنتاجية في المؤسسة.
- تضخيم رأس المال السلعي.
- ضمان تحقيق إستهلاك مستقبلي أكثر.
- تعظيم عائدات المؤسسة بمواكبة الجودة و العصرنة.
- الحصول على أملاك وقيم دائمة ملموسة وغير ملموسة منقولة وغير منقولة.
- الحصول على عوائد أحسن في المستقبل والرفع من القيمة السوقية للمؤسسة . (رقية، 2014)

ثانيا: بالنسبة للدولة

- المساهمة في إحداث التطور التكنولوجي وذلك من خلال إدخال التكنولوجيا الحديثة والمتطورة وتكييفها مع الظروف الموضوعية للمجتمع.
- مساهمة الإستثمار في مكافحة البطالة من خلال استخدام العديد من الأيدي العاملة ومن ثم محاربة الفقر والحصول وبعض أشكال التخلف.
- مساهمة الاستثمار في دعم البنية التحتية لأن الاستثمار في مشروع ما قد يتطلب أو يتصاحب بإقامة بناء أو شق طريق أو إقامة حديقة أو غيره. (المغربي2016)
- مساهمة الاستثمارات في دعم الموارد المالية للدولة وذلك من خلال سداد ما يترتب على المشروع من ضرائب للحكومة لكي تقوم الحكومة بصرفها باستخدام هذه الموارد وفق مقتضات المصلحة العامة.
- مساهمة الاستثمار في الأمن الاقتصادي للمجتمع وهذا أمر يرتبط بتأمين احتياجات المواطنين من خلال قيام المشروعات الاستثمارية التي تعني بتقديم السلع والخدمات الأساسية والكمالية، كما يساهم في استخدام الموارد المحلية كما المواد الخام والموارد الطبيعية.

المطلب الثاني: أنواع الاستثمار والاستثمارات الأجنبية

قسمنا هذا المطلب كذلك إلى فرعين، في الأول عرضنا أنواع الاستثمار وفي الثاني خصصنا بالذكر أحد أنواع الاستثمارات والمتمثل في الاستثمار الأجنبي

الفرع الأول: أنواع الاستثمار

يقصد بأنواع الاستثمار مجال أو طبيعة النشاط الاقتصادي الذي سيوظف فيه المستثمر أمواله بقصد الحصول على عائد، حيث تختلف أنواع الاستثمار باختلاف النظرة إليها، من حيث طبيعتها أو من حيث القائم عليها أو غيرها، إلا أننا نكتفي بأهم المعايير المتعارف عليها وفق الجدول التالي:

الجدول (01): أنواع الاستثمار

المعيار	نوع الاستثمار		
جغرافيا	محلي	أجنبي	
المعيار النوعي(نوع الأصل محل الاستثمار)	حقيقي أو اقتصادي	مالي	
حسب الهدف من الاستثمار	توسعي	استراتيجي	في مجال البحث والتطوير
حسب مدة الاستثمار	قصير الأجل	متوسط الأجل	طويل الأجل
حسب طبيعة الاستثمار	مادي	بشري	
وفقا لشكل الملكية	عام	مشترك	خاص

المصدر: بالاعتماد على نشمة ياسين، مرجع سبق ذكره، ص 59-65.

الفرع الثاني: الاستثمارات الأجنبية (الخارجية)

تشمل مجالات الاستثمار الخارجية أو الأجنبية جميع الفرص المتاحة للاستثمار في الأسواق الأجنبية ومهما كانت أدوات الاستثمار المستخدمة، وتتم الاستثمارات الخارجية من قبل الأفراد أو المؤسسات المالية إما بشكل مباشر أو غير مباشر، إذ تكون مباشرة في شكل شركات أو فروع مؤسسات تنشأ في البلد المضيف للاستثمار أو قيام المستثمرين المحليين بشراء عقارات أو حصص في شركات أجنبية ويكون الاستثمار الغير مباشر للبلد المصدر لرأس المال عن طريق مؤسسات مالية دولية أو عن طريق صناديق الاستثمار، حيث تستثمر الأموال في مشروعات استثمارية في شتى أنحاء العالم.

- **تحديد مفهوم كلا من الاستثمار الأجنبي المباشر والغير مباشر**

أولا: تعريف الاستثمار الأجنبي الغير مباشر

هناك مجموعة من التعاريف أعطيت للاستثمار الأجنبي الغير مباشر منه

يعرف الاستثمار الأجنبي غير المباشر بأنه: "تملك الأجنبي عددا من السندات أو الأسهم في إحدى الشركات المحلية بصورة لا تمكنه من السيطرة أو الرقابة على أعمالها، مقابل حصوله على عائد نظير هذه المشاركة المتمثلة بالأسهم والسندات".

كما يعرف الاستثمار الأجنبي غير المباشر بأنه: "قيام المستثمر بالتعامل في أنواع مختلفة من الأوراق المالية سواء كانت حقوق ملكية (الأسهم) أو حقوق دين(السندات)، وقد يقوم المستثمر بنفسه بالعملية الاستثمارية،وذلك بالتعامل من خلال بيوت السمسرة، أو قد يقوم بالتعامل بتلك الأدوات من خلال مؤسسات مالية متخصصة مثل: صناديق الاستثمار عن طريق شراء الوثائق التي تصدرها". (هند س.، 2017)

كما اعتبر الاستثمار الأجنبي الغير مباشر على "أنه استثمار المحفظة أي الاستثمار في الأوراق المالية، عن طريق شراء السندات الخاصة لأسهم الحصص أو سندات الدين أو سندات الدولة من الأسواق المالية أي تملك الأفراد والهيئات والشركات لبعض الأوراق دون ممارسة أي نوع من الرقابة أو المشاركة في تنظيم قصير الأجل مقارنة بالاستثمار الأجنبي المباشر". (وحيدة، 2018)

من خلال التعاريف السابقة يمكن القول بأن الاستثمار الأجنبي الغير مباشر بأنه قيام مستثمر أجنبي بالاستثمار في الأوراق المالية المتمثلة في الأسهم والسندات، مقابل حصوله على عائد مقابل هذه المشاركة المتمثلة في الأسهم والسندات.

ثانيا: مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر

– يعرف بأنه "تكوين منشأة أعمال جديدة، أو توسيع منشأة قائمة وذلك عن طريق مقيمي دولة معينة ضمن حدود دولة أخرى".(جويدة، 2017)

– وبأنه "شراء وتملك أصول خارجية في شركات عاملة أو المساهمة فيها، أي امتلاك شيء ملموس ومحدد يمكن المستثمر من التأثير بدرجة ما على مسار المنشأة المساهم فيها". عرف الاستثمار الأجنبي أيضا على أنه"كافة المشروعات التي يقوم بإنشائها المستثمرون الأجانب ويمتلكون أو يشاركون المستثمر الوطني فيها أو يسيطرون فيها على الإدارة، وتتميز الاستثمارات الأجنبية المباشرة التي تعتبر استثمارات طويلة الأجل باستقرار كبير، وهي غالبا ما تتم عن طريق شركات عالمية تساهم في نقل التكنولوجيا الحديثة، الخبرة، تطوير الإدارة وفتح أسواق جديدة لمنتجات هذه الاستثمارات سواء من خلال إنشاء مصانع حديثة أو قيامها بشراء مصانع بغرض التحديث والتطوير ورفع الإنتاجية". (كلاخي، 2017)

– كما عرف الاستثمار الأجنبي المباشر بأنه "استثمارات رأسمالية طويلة الأجل يقوم بها القطاع الخاص عبر الحدود الوطنية، وفقًا لتعريف صندوق النقد الدولي، يشير الاستثمار الأجنبي المباشر إلى استثمار تم إجراؤه للحصول على مصلحة دائمة في الشركات العاملة خارج اقتصاد المستثمر للحصول على صوت فعال في إدارة الشركة". (ALKhalifa، 2007)

– ويعرف صندوق النقد الدولي الاستثمار الأجنبي المباشر بأنه تلك الاستثمارات في مشروعات داخل بلد ما، يسيطر عليه مقيمون في بلد آخر بنسبة تتراوح بين 10 % إلى 100 % ، أي حين يمتلك المستثمر الأجنبي 10% أو أكثر من أسهم رأس مال إحدى مؤسسات الأعمال ومن عدد الأصوات فيها وتكون هذه الحصة كافية لإعطاء المستثمر رأيا في إدارة المؤسسة. (ثوامرية، 2019)

– أما حسب تعريف الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) (UNCTAD)فإن الاستثمار الأجنبي المباشر هو ذلك الاستثمار الذي يفضي إلى علاقة طويلة الأمد، كما يعكس منفعة وسيطرة دائمتين للمستثمر

الأجنبي أو الشركة الأم في فرع أجنبي قائم في دولة مضيفة غير تلك التي ينتميان إلى جنسيتها. (ياسين، 2018)

– كما عرف قانون تنظيم الاستثمار المباشر لرأس المال الأجنبي في دولة الكويت رقم (08) لسنة 2001 مصطلح الاستثمار الأجنبي بأنه: (توظيف رأس المال الأجنبي في نشاط مرخص فيه طبقا لأحكام هذا القانون). ووضح القانون المقصود بمصطلح رأس المال الأجنبي المستثمر بأنه: (زغير، 2015)

أ. النقود والأوراق المالية التجارية الأجنبية المحولة إلى البلاد؛

ب. الآلات والمعدات ووسائل النقل والمواد والمستلزمات السلعية المجلوبة من الخارج لأغراض الاستثمار؛

ج. الحقوق المعنوية كبراءات الاختراع والعلامات التجارية والتراخيص والأسماء التجارية والتصميمات الهندسية والتكنولوجية؛

د. أرباح ومكاسب رأس المال الأجنبي المستثمر إذا تم توظيفها في إقامة مشروعات استثمارية جديدة.

من خلال التعاريف السابقة للاستثمار الأجنبي المباشر يتضح لنا أن الاستثمار الأجنبي المباشر يركز على عنصرين هامين يتمثلان في الملكية وسلطة اتخاذ القرار في الإدارة، بحيث تتوقف قدرة المستثمر على اتخاذ القرارات الإدارية و التسيير والتملك الكلي أو الجزئي للاستثمار القائم على نسبة المشاركة المتعلقة بالمشروع الاستثماري والتي تعادل أو تفوق 10 %، وبناءا على ذلك يمكن تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه

– نشاط إنتاجي يتخذ أشكالا متعددة (عمومية – خاصة – طبيعية أو معنوية) يديره ويشرف عليه مستثمر أجنبي إما بملكيته الكاملة للمشروع أو بصفة مشارك مع مؤسسات أخرى في بلد غير بلده الأصلي بنصيب يبرر له الحق في الإدارة؛

– تدفق رؤوس الأموال الدولية من بلد إلى أخر من خلال الأعمال التجارية أو توسع لشركة تابعة ومن مميزاته نقل الموارد واكتساب السيطرة.

المطلب الثالث: التمييز بين الاستثمار الأجنبي المباشر والغير مباشر

في هذا المطلب نعرض أهم الفروقات بين الاستثمار الأجنبي المباشر والغير مباشر وفق معايير معينة (الأصل محل الاستثمار، القناة الرئيسية، السيطرة على المشروع، طبيعة النشاط، التكلفة، مشاركة الملكية الفكرية، المدى الزمني، التجزئة) كما هو موضح في الجدول الآتي

الجدول (02): التمييز بين الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار الأجنبي الغير مباشر

	الاستثمار الأجنبي المباشر	الاستثمار الأجنبي الغير مباشر
الأصل محل الاستثمار	تملك موجودات ملموسة	أوراق مالية (أسهم وسندات)
القناة الرئيسية	الشركات متعددة الجنسيات	سوق الأوراق المالية
السيطرة على المشروع	جزئية أو كلية	عدم وجود سيطرة
طبيعة النشاط	إنتاجي (نقل التكنولوجيا والخبرات) وغيرها	الاستثمار في الأوراق المالية فقط
التكلفة	مرتفعة	منخفضة
مشاركة الملكية الفكرية	نعم	لا
المدى الزمني	طويل الأجل	قصير الأجل
التجزئة	متكتل (لا يتجزأ)	قابل للتجزئة حسب الأسهم

المصدر: نشمة ياسين، مرجع سبق ذكره، ص79.

المبحث الثاني: عموميات حول الاستثمار الأجنبي المباشر

في هذا المبحث الثاني نتعرف على أهم الجوانب المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر من خلال المكونات، الدوافع، الأشكال،و أهداف أطراف هذا الاستثمار، بالإضافة إلى مخاطر الاستثمار الأجنبيوآليات تحكيمها.

المطلب الأول: مكونات وأشكال الاستثمار الأجنبي المباشر

في هذا المطلب المقسم لفرعين نتناول في الفرع الأول مكونات الاستثمار الأجنبي المباشر أما في الفرع الثاني فأشكاله.

الفرع الأول: مكونات الاستثمار الأجنبي المباشر

توجد ثلاثة عناصر أساسية يتشكل منها الاستثمار الأجنبي المباشر وهي: (بعداش، 2008)

أولا: رأس المال الأولي

وهو مبلغ التمويل الذي يقدمه المستثمر الأجنبي لشراء حصة من مشروع في بلد آخر غير بلده الأصلي."

و تشترط بعض المؤسسات الدولية منها صندوق النقد الدولي بلوغ هذه المساهمة نسبة 10 %على الأقل من رأس مال المشروع المساهم فيه ليصبح هذا الاستثمار مباشرا.

ثانيا: الأرباح المعاد استثمارها

وتتمثل في الحصة الخاصة بالمستثمر الأجنبي من أرباح استثماراته في البلد المضيف للاستثمار وغير المحولة إلى بلده الأصلي بل بقيت محتجزة لدى المشروع المحلي مصدر هذا الربح بهدف إعادة استثمارها أي تحويلها إلى استثمارات جديدة ملكا لشخص (طبيعي أو معنوي) أجنبي.

وبهذا يصبح حجم الاستثمار الأجنبي المباشر هو حاصل جمع المساهمة الأولية مع الأرباح المعاد استثمارها داخل نفس البلد .

ثالثا: رؤوس الأموال المرتبطة بمعاملات الدين بين الشركات

تتضمن رؤوس الأموال المرتبطة بمعاملات الدين فيما بين الشركات عمليات اقتراض و اقراض الأموال بما في ذلك سندات الدين وائتمان الموردين بين المستثمر المباشر من جهة، المؤسسات التابعة والزميلة من جهة ثانية.

إن هذه العناصر الثلاثة المكونة للاستثمار تسير وتراقب من طرف مؤسسة الاستثمار والتي تعرف بأنها مؤسسة مساهمة أو غير مساهمة يملك فيها المستثمر المباشر المقيم في اقتصاد بلد آخر نسبة 10 % أو أكثر من الأسهم العادية أو القوة التصويتية في حالة مؤسسة مساهمة، أو ما يعادل ذلك في حالة المؤسسة غير المساهمة (نفسية، 2016)

الفرع الثاني: أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر

يأخذ الاستثمار الأجنبي المباشر العديد من الأشكال والتي تختلف باختلاف الغرض الذي تسعى إليه هذه الاستثمارات ولعل أهمها ما يلي : (جويدة، 2017)

أولا: مشروعات ملكيتها مشتركة (الاستثمار المشترك)

وتعتبر هذه المشروعات مشتركة بين المستثمر الأجنبي والمستثمر المحلي، وبنسب متفاوتة، تتحدد وفقا لاتفاق الشركاء، وحسب القوانين المنظمة لتملك الأجانب، حيث تنص قوانين كثير من الدول التي يقام فيها المشروع المشترك على أن لا تتجاوز نسبة المستثمر الأجنبي عن 49% من رأس مال المشروع، وذلك تفاديا للهيمنة الأجنبية على جانب مهم من مشروعات الاقتصاد المحلي.

إذ أن الدول التي تستضيف الاستثمارات الأجنبية تحرص على أن تكون القرارات التي يتم اتخاذها في إطار الاستثمار الأجنبي تأخذ في اعتبارها المصالح الحيوية والهامة لاقتصادها المضيف، وعادة يكون تحقيق هذا الهدف من خلال الاستثمار المشترك متاحة أكثر مما لو كان المشروع مملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي، وما قد يثيره ذلك من شك وريبة ضد السيطرة الاقتصادية للمستثمر الأجنبي.

ثانيا: مشروعات تملكها الشركات الأجنبية بالكامل في الاقتصاد المضيف

هذا الشكل من الاستثمارات يتيح للعنصر الأجنبي السيطرة الكاملة في اتخاذ القرار، ولهذا لا تحبذه الكثير من الدول المستثمر فيها، خشية أن يؤدي إلى التبعية والهيمنة الاقتصادية من قبل المستثمر الأجنبي.

ثالثا: الشركات المتعددة الجنسية

وهي الشركات التي تملك مشاريع كثيرة، في دول مختلفة من العالم، حيث تتميز هذه الشركات بضخامة أعمالها وأنشطتها، ويمكن القول بأن الاستثمار الأجنبي المباشر والشركات متعددة الجنسية متلازمان حيث اعتاد الاقتصاديون على الجمع بينهما بطريقة مترادفة.

وتعد ظاهرة الاستثمار الأجنبي المباشر عن طريق الشركات المتعددة الجنسية من أبرز الظواهر التي طرأت على صعيد العلاقات الاقتصادية الدولية، خلال العقود الثلاثة أو الأربعة الأخيرة.

المطلب الثاني:أهداف أطراف الاستثمار الأجنبي

يسعى كل من البلد المضيف والمستثمر الأجنبي إلى تحقيق مجموعة من الأهداف تخدم مصالحهم وتحقق لهم أرباحا طائلة ومن بين أهم هذه الأهداف نذكر ما يلي :

أولا:أهداف البلد المضيف

- المساهمة في التخفيف من حدة البطالة من خلال تشغيل عدد من العاملين المحليين في المشاريع الأجنبية؛
- الحصول على التكنولوجيا المتقدمة التي يقوم المستثمر الأجنبي بجلبها لخدمة مشاريع هو استثماراته ،
- زيادة معدلات الاستثمار، ومن ثم زيادة الإنتاج وتحقيق معدلات مرتفعة من النمو الاقتصادي؛
- المساهمة في زيادة الصادرات أو تقليل الواردات أو كلاهما معا حسب نوع الاستثمارالأجنبي، وهذا ما يؤدي إلى تحسين وضعية ميزان المدفوعات؛
- تدريب وتأهيل العاملين المحليين من خلال تلك الدورات التدريبية والتكوينية التي يقوم بها المستثمر الأجنبي لفائدة العمال المحليين حتى يتمكنوا من استخدام التكنولوجيا المتقدمة التي جلبه.

(سعاد، 2011)

ثانيا:أهداف المستثمر الأجنبي

- الحصول على مردودية أعلى من تلك التي كان يمكن الحصول عليها لو استثمر الأجنبي في بلده الأصل .
- الحصول على أسواق جديدة لتصريف منتجاته التي لم يسعها السوق المحلي للدولة المصدرة للاستثمار، أو لوجود المنافسة مع منتجات ذلك المستثمر الأجنبي.
- الحصول على المواد الأولية وبأسعار رخيصة ، لأجل استخدامها في عملية التصنيع .
- الحصول على اليد العاملة الرخيصة مقارنة باليد العاملة في الدولة الأم للاستثمار الأجنبي وبالتالي تخفيض تكلفة الإنتاج، لأن العمل يعد أحد عوامل الإنتاج الأساسية .

- الحصول على المزايا والإعفاءات الضريبية التي تمنحها الدول المستقبلة للاستثمار الأجنبي،خاصة وفي وقتنا الحالي حيث أصبحت الدول المضيفة تتنافس على استقطاب الاستثمارات الأجنبية من خلال تقديم تسهيلات وإعفاءات بصورة خيالية من خلال قوانين جذب وتشجيع الاستثمار.
- التخلص من شبح المنافسة الذي كان يلحق الشركات الأجنبية في بلدها الأصلي،حيث أنه في الدولة المضيفة يسهل على الشركة الأجنبية منافسة الشركات والصناعات المحلية من حيث الجودة والأسعار ونوع الخدمة، وذلك بسبب وفرة رأس المال وإمكانياتها المتقدمة .
- التخفيف من حدة المخاطر التي يمكن أن تتعرض لها الاستثمارات الأجنبية من خلال تنويع وتوزيع استثماراتها في مناطق عدة من العالم.(Liu, 2009)

المطلب الثالث: مخاطر الاستثمار الأجنبي المباشر وآلية إدارتها

إن الطبيعة طويلة الأجل لأنشطة الاستثمار الأجنبي المباشر تعزز حساسية عالية لإدراك المخاطر،ومخاطر الاستثمارات هي تلك التي تتعرض لها المؤسسة المستثمرة في الخارج والتي تعبر عن خطر تحقق الضرر الناتج عن السياق الاقتصادي والسياسي لدولة أجنبية تقوم فيها المؤسسة بممارسة جزء من نشاطها، ويمكن أن ينتج هذا الضرر عن تجسيد أو الاستيلاء على أصول المؤسسة في الخارج أو فقدان أسواق خارجية لأسباب غير اقتصادية أو حتى المساس بسلامة وأمن الأشخاص العاملين، وسنتعرض إلى أهم هذه المخاطر واليات إدارتها فيما يلي (بوعون، 2013)

أولا: مخاطر الاستثمار

تتصرف مخاطر الاستثمار الأجنبي المباشر إلى المخاطر التالية

أ. الأخطار السياسية: الخطر السياسي يتعلق بالمحيط العام الذي تنشط فيه المؤسسة، ونقصد بالمحيط العام مجمل العوامل والمؤثرات غير الاقتصادية التي تتعرض لها المؤسسة، وينبع الخطر السياسي من مبدأ السيادة الذي يشكل الدعامة الأساسية لكل دولة، فهذه الأخيرة بإمكانها أن تصدر قرارات تكون ضارة بمصالح المؤسسة المستثمرة، وتختلف هذه القرارات وتتعدد بدءا بفرض ضرائب جديدة أو تأميم النشاط، وبالتالي فإن المؤسسة في مواجهة خطر لا نتحكم فيه ولكنه يؤثر تأثيرا بالغا عليها.

ب. الأخطار المرتبطة بملكية الاستثمار: وتحدث عندما يصعب على المؤمن ينقذ حقوقه المرتبطة بالاستثمار، وعليه تحطم تركة المؤسسة الأجنبية المستثمرة بصفة كاملة أو جزئية، عرقلة عمل المؤسسة الأجنبية المستثمرة بصفة كاملة أو جزئية.

ج. أخطار عدم الدفع أو عدم التحويل: من استلام حقوقه المرتبطة سواء ببيع الاستثمار أو باستبدال الاستثمار في مكان الاستثمار، في هذه الحالة الحوادث يجب أن تكون أسباب سياسية أو طبيعية وتكون مدة الضمان بصفة عامة طويلة وتختلف من مؤمن إلى آخر.

د. مخاطر أسعار الصرف: تتعرض الشركات المتعددة الجنسيات والمصدرون والمستوردون إلى نوع من المخاطر يطلق عليها "مخاطر الصرف" أو "التبادل"، وهذا نظرا للتقلبات التي تحدث في أسعار الصرف بين العملات نتيجة انخفاض عملة الدولة المضيفة أو للتضخم أو لأسباب أخرى.

ثانيا: آليات إدارة مخاطر الاستثمارات الأجنبية المباشرة

يتم إدارة هذه المخاطر من خلال مايلي

- التجنب: ويتمثل هذا الأسلوب في تجنب الاستثمار في الدول التي تعاني من اضطرابات سياسية واجتماعية أو هناك توقع بوجود مثل هذه الأخطار، ويساعد على ذلك استخدام بعض المؤشرات التي تشير إلى وجود مخاطر وخاصة المخاطر السياسية مثل قيام المستثمر بتحليل المخاطر السياسية المحتملة في أسواق الدول المستهدفة، اللجوء إلى الشركات المتخصصة في مجال قياس المخاطر السياسية وتكليفها بدراسة الأسواق المستهدفة وترتيبها وفقا لدرجة عدم الاستقرار السياسي لها، وذلك لاجتناب التعامل مع الدول التي لا تحقق مستوى مرضي لهذه المؤشرات.
- التفاوض: يقصد به قيام المستثمر أو الشركة بالتفاوض مع الشركاء الآخرين أو حكومات الدول التي تعاني من مخاطر سياسية أو اجتماعية، حيث ينبغي أولا تحديد الحقوق والمسؤوليات قبل القيام بالاستثمار.
- الاحتياط للمخاطر: قد يلجأ بعض المتعرضين للمخاطر إلى أسلوب الاحتياط الجزئي أو الكلي للخطر من خلال التعامل مع الأخطار الدولية، ويعتبر استخدام هذا الأسلوب، في المعاملات الدولية اقل منه في المعاملات الداخلية.
- الانفصال: تتضمن هذه الوسيلة فصل الموجودات أو تقسيمها لتقليل حجم الخسارة المحتملة.

المبحث الثالث: المناخ الاستثماري وتقييم الاستثمار الأجنبي المباشر

في هذا المبحث الثالث سلطنا الضوء على مفهوم المناخ الاستثماري ومحدداته في المطلب الأول، أما الثاني ففيه مشاكل المناخ الاستثماري في الدول النامية، وفي المطلب الأخير الآثار الناتجة عن الاستثمار الأجنبي المباشر.

المطلب الأول: المناخ الاستثماري ومحدداته

تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر يتأثر بالأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تسود في المحيط المستقبل للاستثمار حيث تمثل هذه الأوضاع ما يسمى بمناخ الاستثمار.

أولا: تعريف المناخ الاستثماري

هناك عدة تعاريف للمناخ الاستثماري ومن بينها ما يلي

- يقصد بمناخ الاستثمار بأنه "مجمل الظروف المؤثرة في اتجاهات تدفق رأس المال وتوظيفه ضمن هذا الإطار وهناك مجموعة من المقومات المتعارف عليها عالميا حيث يعتبر وجودها في بلد ما مؤشرا على توافر بيئة استثمارية مشجعة على الاستثمار، سواء من قبل المستثمرين المحليين أو المستثمرين الأجانب بما يؤهل هذا البلد لزيادة حجم الاستثمارات في الاقتصاد الوطني". (قويدري، 2011)
- كما يعرف مناخ الاستثمار على أنه "سياسة الاستثمار بالمعنى الواسع والتي تؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر على القرارات الاستثمارية بما فيها سياسات الاقتصاد الكلي والاقتصاد الجزئي حيث ترتبط هذه القرارات ارتباطا وثيقا بالسياسة النقدية والمالية والتجارية إضافة إلى الأنظمة القانونية، القضائية وقوانين الضرائب والعمل والإطار التنظيمي العام، أما المعنى الضيق لمناخ الاستثمار فنعني به السياسات التي تستهدف تقوية حوافز الاستثمار وإزالة العقبات التي تعيقه، ويدخل في ذلك منح الإعفاءات الضريبية والامتيازات والضمانات وإنشاء المناطق الحرة لتشجيع الاستثمار". (الصدي، 2016)

وهكذا يمكننا أن نستخلص من التعاريف السابقة فإن مناخ الاستثمار ينطوي على مجموعة من المكونات والمقومات والأدوات والمؤشرات التي تشير في مجموعها إلى ما إذا كان هناك تشجيع وجذب للاستثمار من عدمه، وهذه المكونات والمقومات تتفاعل مع بعضها البعض خلال مرحلة أو فترة معينة لتكون وتهيئ بيئة مشجعة ومواتية وصالحة من الإدارة العامة للاستثمار والتعاون الدولي، الاستثمارات الأجنبية والرؤى المستقبلية.

ثانيا: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر

محددات الإستثمار هي مجمل الظروف والأوضاع الإقتصادية والسياسية والإجتماعية والمؤسساتية وكذلك الإجرائية، التي يمكن أن تؤثر في فرص نجاح المشروع الإستثماري في منطقة أو دولة معينة، ودرجة تأثير هذه العوامل في قرار المستثمر الأجنبي تختلف من دولة إلى اخرى (كلاخي، 2017) ،وهذه الأوضاع أو العوامل المختلفة التي تؤثر في مناخ الاستثمار يمكن أن يطلق عليها بيئات، حيث تصنف إلى بيئات سياسية واقتصادية وبيئات قانونية وتشريعية وبيئات إدارية كما نوضحها فيما يلي :

أ. البيئة السياسية

إن النظام السياسي القائم في البلد أحد والمحيط السياسي يؤثر بشكل مباشر على النشاط الاقتصادي، حيث أن للاستقرار السياسي في أي بلد تأثير كبير على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة أو غير المباشرة، فالمستثمر الأجنبي يتخذ قرارا بقبول أو رفض المشروع ليس على أساس حجم السوق أو العائد فحسب وإنما على أساس درجة الاستقرار للنظام السياسي في البلد، لأن وجود نزاعات سياسية من تعاقب للحكومات وانقلابات وحروب أهلية يؤدي إلى تراجع ثقة المستثمرين الأجانب.

ب. **البيئة الاقتصادية**

تعتبر البيئة الاقتصادية أساسية ومهمة في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر لأنها تتحدد بعدة عوامل (موضحة في الشكل(02)):عوامل السوق، عوامل الموارد، عوامل الكفاءة، فكلما كانت هذه العوامل مسايرة للتطورات الحاصلة على المستوى العالمي كلما أدت إلى استقطاب أكثر للمستثمرين الأجانب. (قويدري، 2011)

بحيث أن توفر الموارد الطبيعية القابلة للاستغلال وإمكانية تصنيعها تمثل عامل مهم من عوامل الاستثمار، حيث أن استغلال هذه الموارد يرتبط بضرورة توفر كفاءات معينة وأيدي عاملة مدربة ذات تكلفة منخفضة، كما أن توفر هذه العوامل لا يكفي لخلق بيئة اقتصادية سليمة فلابد أن يصاحب هده الموارد توفر حوافز مثل: مستوى التنمية الاقتصادية معبرا عنها بمعدل النمو في الناتج القومي الإجمالي، معدل الدخل الفردي، معدلات التضخم وحجم السوق والسياسات الاقتصادية من حيث التحرر الاقتصادي و الخوصصة ودرجة المنافسة في السوق إضافة إلى توفر البنى الهيكلية للاقتصاد كميزة جاذبة للاستثمار مثل الطرق، خدمات الكهرباء، الاتصالات، فالدول التي تتوفر فيها هذه البنى تعتبر جاذبة للاستثمار.

الشكل التالي يوضح المحددات الاقتصادية للاستثمار الأجنبي المباشر في الدول المضيفة

الشكل (01): المحددات الاقتصادية للاستثمار الأجنبي المباشر في الدول المضيفة

المصدر: لطيفة كلاخي، مرجع سبق ذكره، ص134.

ج. **البيئة القانونية والتشريعية**

تعتمد الاستثمارات بصفة رئيسية على وجود قوانين وتشريعات تكفل للمستثمر حوافز و اعفاءات جمركية وضريبية بالإضافة لضمانات ضد المخاطر الغير اقتصادية مثل: مخاطر التأميم والمصادرة بالإضافة لحق المستثمر في تحويل أرباحه لأي دولة في أي لحظة، حيث تتنافس دول العالم على إصدار تشريعات للاستثمار تفوق الحوافز

التي تقدمها الدول الأخرى بشرط ألا تؤدي هذه الحوافز لضياع الموارد القومية والأخذ من سيادة الدولة المضيفة ومكانتها.

د. **البيئة الإدارية**

يعتبر النظام الإداري السائد في الدولة من العوامل المهمة لخلق بيئة إدارية جاذبة للاستثمار وأهم مظاهر البيئة الإدارية وجود أجهزة حكومية تقوم على العملية الإدارية بطريقة تقلل من الزمن المطلوب للحصول على الترخيص لإنشاء مشروع الاستثمار، كما يتطلب ذلك تخفيض أو القضاء على بيروقراطية الجهاز الحكومي ومحاربة الفساد المالي والإداري في الأجهزة الحكومية.

المطلب الثاني: مشاكل المناخ الاستثماري في الدول النامية

إن البلدان النامية تعرف منذ أكثر من عقدين أزمات اقتصادية حادة بشكل عجزت معه الجهود المبذولة للحل في أغلب الحالات أن هذه الأزمات تفاقمت بفعل ما يلي :

- التدخل الغير رشيد للحكومات والذي يعكسه شكل تخصيص النفقات العامة وأساليب إدارة الحكم البعيدة عن الديمقراطية والمشاركة الشعبية؛
- التردد في اعتماد بعض الإصلاحات كالخوصصة وترشيد النفقات العامة وإصلاح قطاع التوظيف العمومي ومحاربة الفساد الإداري نظرا لتشابك المصالح وخوفا من ضغط بعض الجهات.
- مع الإشارة إلى أن هناك مشكلة أخرى تتعلق بضعف ومحدودية طبقة المنظمين الناجم عن الخلل في المنظومة التكوينية والتعليمية. (بومعراف، 2013)
- وتبقى نقطة الضعف الأساسية في الدول النامية هي تدهور خدمات المعلومات خاصة التسويقية منها وانهيار البنية الأساسية، علما بأن العصر الذي نعيشه اليوم هو عصر المعلومات .

وهذا ما يطرح ضرورة إيجاد الإطار الاقتصادي الملائم لتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمتمثل في وجود الأطر والسياسات الاقتصادية الدافعة لجانب العرض والطلب حتى وإن كان يصطدم بضعف الموارد وارتفاع مستويات الفقر وتدهور مستويات المعيشة بما يحد من قدرة الدولة على تنشيط جانب الطلب.

المطلب الثالث: الآثار الايجابية والسلبية للاستثمار الأجنبي المباشر

للاستثمار الأجنبي المباشر آثار ايجابية تجعله يبرز مكانته في الدول كما له أيضا آثار سلبية نوضح كلايهما كما يلي :

أولا: الآثار الايجابية

ندرج أهمها في النقاط التالية

- يساهم في توفير النقد الأجنبي والموارد المالية اللازمة لإقامة المشروعات في الدولة النامية والتي تعجز فيها مصادر التمويل المحلية عن تلبية الحاجة لمثل هذا التمويل.
- الإسهام في زيادة فرص العمل عن طريق استخدام عمال محليين في مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر، وهذا يتوقف عن طبيعة الاستثمار حيث تقوم بعض هذه المشروعات بالاعتماد على عمل مستورد يتم جلبه مع الشركات الأجنبية هذه، وهذا لا يؤدي إلى توفير فرص العمل.
- تشجيع النشاطات المحلية المكملة لعمل مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر، سواء التي توفر لها مستلزمات عملها وإنتاجها أو تلك التي تستخدم منتجات مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر، وهو الأمر الذي يؤدي إلى زيادة النشاطات الاقتصادية وتوسيعها.
- زيادة الإنتاج والدخول وزيادة الاستهلاك وارتفاع مستويات المعيشة والإسهام في رفاهية السكان وبالذات عندما يتسع نشاط هذه المشروعات ويرتبط بتحقيق هذه الجوانب.
- إتاحة فرصة تحقيق إيرادات مالية للدول من خلال الضرائب والرسوم المفروضة على المشروعات الأجنبية وهو الأمر الذي يمكن أن يساعد على معالجة العجز في الموازين العامة للدول النامية.
- تحقيق العديد من الوفرات الخارجية المتمثلة في تطوير المهارات والقدرات الإدارية والفنية والتنظيمية، وتعزيز روح المبادرة والطموح وتوفير الخبرة. (حمزاوي، 2016)

ثانيا: الآثار السلبية

للاستثمار الأجنبي المباشر مجموعة من المساوئ والتي من بينها مايلي

- استنزاف الموارد المحلية الأولية والمعادن والثروات الطبيعية وتحقيق أرباح عالية من خلال نشاطها، وعدم العمل على إعادة استثمار هذه الأرباح في الدول النامية والتي يمكن أن تؤدي إلى تطوير اقتصادياتها.

- تعتمد مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر في الغالب على تكنولوجيا غير مناسبة للدول النامية ودرجة تطويرها لا تتناسب مع مواردها ولا تلبي احتياجاتها حيث أنها تعتمد على فن إنتاج بمكثف لرأس المال لا يوفر فرص عمل كافية لتشغيل فائض العمل في هذه الدول ولا يتيح قدر مناسب من إمكانيات تدريب وتطوير نوعية العاملين.

- زيادة حدة التفاوت في الدول من خلال الزيادة التي تتحقق في دخول بعض فئات المجتمع وعدم انتفاع الفئات الأخرى في المجتمع، وهذا يخلق فئات في المجتمع مرتبطة في مصالحها، وتعمل على توفير الدعم له وتحقيق مصالح، والذي يمكن أن يؤدي إلى حدة الصراع الإجتماعي والسياسي في الدول النامية التي تعمل فيها هذه المشروعات.

- إن الإستثمار الأجنبي المباشر يمكن أن يؤثر على الاستقبال الاقتصادي والسياسي والتحكم في مقدرات الدول والخيارات لشعوبها وتوجيهها بما يلاءم مصلحة مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر،وهو ما يزيد من درجة تبعية الاقتصاد النامي إلى الدول المتقدمة.

خلاصة الفصل

تعرفنا في الفصل السابق على عموميات حول الاستثمار وماهية الاستثمار الأجنبي المباشر كما تعرفنا على مناخ الاستثمار وأن الأوضاع السياسية والاقتصادية والقانونية والإدارية والطبيعية هي بعض عناصر هذا المناخ التي تؤثر على الاستثمارات، وبأن المستثمر يقوم باختيار الأماكن البديلة للاستثمار التي تتوفر فيه أنظمة سياسية، وكذا أهم المشاكل التي تواجه المستثمرين في الدول النامية.

للاستثمار الأجنبي المباشر تأثير مفيد على الدول المضيفة من خلال المكاسب التي تحققها هاته الأخيرة، إلا أنه يجب الأخذ بشيء من الحذر للآثار المحتملة من الاستثمار الأجنبي المباشر ويجب أن تركز اهتماما نحو تحسين مناخ الاستثمار ولكافة أنواع رأس المال المحلي والأجنبي، وتوليه حكومات الدول أهمية واضحة باعتباره وسيلة لاكتساب المزيد من الكفاءة من خلال نقل التكنولوجيا وتحريك النمو الاقتصادي، وهذا ما جعلها تقوم بإصلاحات تمس مختلف القطاعات الاقتصادية من خلال تقديم حوافز وضمانات متنوعة تؤهلها للتمتع بوضع تنافسي إضافة إلى تحسين البيئة، دون أن ننسى انعكاساته السلبية على الدول المضيفة.

الفصل الثانـي

واقع الأهمية الاقتصادية للمناطق الحرة في ظل الاستثمار الأجنبي المباشر

تمهيد:

تعتبر المناطق الحرة على أنها عقارات (مناطق صناعية) تقع داخل سياج جمركي مخصصة للمنتجات التصديرية وتتمتع الصناعات القائمة فيها بمزايا التجارة الحرة وبمناخ رأسمالي في ما يتعلق بالأنظمة والقوانين. وتتمتع الشركات القائمة فيها التي في معظمها أجنبية بمعاملات تفضيلية في ما يتعلق باستيراد المواد الوسيطة وبدلات الضرائب وتوفير البنية الأساسية ، كما تعفى الشركات من الأنظمة واللوائح المطبقة على الصناعات القائمة في أماكن أخرى من الدولة، ولمنح تلك المزايا يجب أن يتم تصدير معظم منتجات الشركة، كما يجب أن يتم استعمال المواد الوسيطة المستوردة كافة ضمن السياج الجمركي (سياج المنطقة الحرة)، وفي حال عدم التمكين من استعمال المواد الوسيطة المستوردة ضمن سياج المنطقة الحرة يجب إعادة تصديرها إلى الخارج.

المبحث الأول : مفهوم المناطق الحرة

تعتبر المناطق الحرة أحد الوسائل الأساسية لاقتصاديات الدول، كونها تساهم بشكل فاعل في جذب الاستثمارات الخارجية، مما يجعلها في مصاف الدولة المتقدمة، وهذا ما يستدعي منا الوقوف على تعريفها، خصائصها، أهدافها وأنواعها.

المطلب الأول : تعريف المناطق الحرة

هناك عدة تعاريف للمناطق الحرة نذكر منها:
تعرف المناطق الحرة بأنها مساحة من أراضي الدول المضيفة تخصصها وتحددها تقيمها خارج المنطقة الجمركية، ويتم التعامل معها من وجهة نظر التجارة الخارجية كما لو أنها أجنبية، و يسمح لها بحرية التجارة و تداول البضائع (استراد، تصدير، تخزين ومعالجة البضائع) ، و التصنيع والخدمات بدون قيود أو رسوم أو ضرائب جمركية أو ضرائب أخرى معمول بها في نطاق المنطقة الجمركية . (شهرزاد، 2017)

كما تعرف بأنها مناطق مغلقة ومعزولة وغير مأهولة بالسكان ، والتي تدخل فيها الكثير من السل ع غير الممنوعة، دون إجراءات جمركية رسمية للدخول. (مزريق، 2014)

– المناطق الحرة هي مناطق مغلقة وغير مأهولة بالسكان، والتي تدخل فيها الكثير من السلع غير ممنوعة دون إجراءات جمركية رسمية للدخول . (فاطمة، 2012)

المنطقة الحرة هي ذلك الجزء من أرض الدولة يقع على منافذها البرية أو البحرية أو الجوية أو بالقرب منها ويحدد جغرافيا بالأسوار ويتم عزله عن باقي أقاليم الدولة، ويتم إخضاعه لقواعد قانونية معينة، ويخضع للسيادة الكاملة للدولة. (الكردوسي، 2012)

– تعتبر المنطقة الحرة جزء محدد من قبل جهة إدارية تشريعية أعلى وتكون معزولة عن أراضي الدولة الأخرى يسمح فيها باستيراد البضائع وتخزينها وإعادة تصديرها وإقامة الصناعات والنشاطات الاستثمارية الأخرى بمعزل عن القيود التنظيمية والإدارية وفي حدود ماتنص عليه القوانين التي تنظم تأسيسها. (ريال، 1997)

– المنطقة الحرة هي مجال صغير، محدد جغرافيا، أين تستفيد النشاطات الصناعية أو التجارية من نظام خاص بها في مجال الجباية، هذه الأخيرة قد تكون مخفضة وفي الغالب ملغاة. وتستفيد السلع من نظام جمركي خاص،

حيث أن المنتوجات تدخل وتخرج دون أن تخضع للرقابة ولا للحقوق الجمركية. إلا أن هذه الأخيرة تكون مستحقة إذا دخلت المنتوجات إلى الاقليم الوطني أين تتواجد المنطقة الحرة. (ريال، 1997)

من خلال التعاريف السابقة يمكننا استخلاص التعريف التالي للمناطق الحرة:

المنطقة الحرة هي عبارة عن مجال جغرافي محدد ينتمي إلى دولة ما، ويضم هذا الحيز مجموعة من النشاطات الاستثمارية أو التجارية أو الصناعية أو المالية ويستفيد هذا الاقليم من إعفاءات جمركية وضريبية على السلع التي تدخل وتخرج منه في حدود القوانين التي تنظم تأسيسها.

المطلب الثاني : نشأة المناطق الحرة

منذ زمن بعيد نشأت المناطق الحرة لجلب التجارة الدولية، وترجع فكرة المناطق الحرة إلى نحو ألفي عام مضت منذ عصر الإمبراطورية الرومانية وكانت أول منطقة حرة معروفة هي جزر DELOSفي بحر ايجا، حيث كانت فكرة إعادة الشحن والتخزين وإعادة التصدير للبضائع العابرة لحدود الإمبراطورية.

واعتمدت الدول الواقعة في حوض البحر الأبيض المتوسط على النشاط التجاري مستخدمة نظام المناطق الحرة في العصور الوسطى، ومع ظهور المستعمرات قامت الدول الأوروبية بإنشاء مناطق صغيرة لها في المدن ذات الموانئ لتسهيل انتقال التجارة بينها وبين مستعمراتها ومن أمثلة تلك المناطق التي أقيمت في تلك الفترة:

- منطقة جبل طارق (1704)
- منطقة سنغافورة (1819)
- منطقة هونغ كونغ (1842)

ومع ظهور المستعمرات الأوروبية، استطاعت الدول الأوروبية تجسيد فكرة المناطق الحرة من خلال انشاء مدن لها موانئ في الدول المستعمرة لتسهيل انتقال التجارة بينها وبين مستعمراتها، ومن أمثلة تلك المناطق نجد منطقة جبل طارق 1704 م ومنطقة سنغافورة 1819 م ومنطقة هونج كونج 1842 م، وقد عملت هذه المناطق على ممارسة أنشطة إعادة التصدير وتموين وإقامة المخازن الخاصة بذلك.

وخلال الستينات وبداية السبعينات بدأت عدة دول في تنفيذ فكرة إنشاء مناطق تصدير صناعية بغية قيام قطاع تصديري متقدم بها، كما قام ت بعض الدول بإنشاء مناطق حرة لتخدم الهدفين في نفس الوقت لتكون منطقة حرة

تجارية وصناعية مثل المناطق الحرة المصرية، وتمثل المناطق الحرة المخصصة للتصدير في الوقت الراهن النمط السائد للمناطق الحرة. (VERON, 1991)

ومع النصف الثاني من القرن 19 وبداية القرن 20 بدأت فكرة الموانئ الحرة تنمو بسرعة في أوروبا، وبعد الحرب العالمية الثانية عندما أخذت التجارة الدولية في النمو بشكل سريع ارتكز استخدام المناطق الحرة في هذه الفترة في شكل مراكز للتخزين وإعادة التصدير. (اسرير، 2003)

إلا أنه في أواخر الخمسينات وبداية الستينات من القرن الماضي بدأ ظهور شكل جديد من أشكال المناطق الحرة لا يعتمد على النشاط التجاري فحسب بل يعتمد على الصناعات التصديرية مع ماتحمله من تشغيل للعمالة في البلد المضيف، وكانت المنطقة الحرة في ايرلندا المعروفة باسم شانون والتي انشئت سنة 1959 هي أول أشكال هذا النوع من المناطق الحرة وكانت بمثابة نقطة تحول لفكرة المناطق الحرة التجارية في العالم من النشاط التجاري إلى النشاط الصناعي.

وفي هذا الإطار فقد ظهرت الكثير من المناطق التجارية والصناعية (أنماط متعددة بأنشطة مختلفة) منذ الخمسينات من القرن الماضي، في كثير من دول العالم، لتشجيع الصناعة وزيادة حجم الصادرات، وإيجاد فرص عمل القوى البشرية، وزيادة حجم النمو الاقتصادي. (الكردوسي، 2012)

المطلب الثالث : خصائص المناطق الحرة

تشترك المناطق الحرة في عدة مميزات أهمها:

- ✓ **الموقع:** إن المنطقة الحرة تتخذ موقعها بالقرب من ميناء أو داخله، أو قطعة أرض داخل دولة. كما أنها تتواجد بالموانىء الجوية كمنطقة شانون بإيرلندا، أو داخل البلاد لتعمير المناطق النائية وتنميتها. كانت هذه المناطق في بداية ظهورها تقام على مساحات محدودة وبعد ذلك أصبحت هذه المناطق تقام على مساحات شاسعة حيث تشمل مدن أو موانىء بكاملها. فحسب دراسة قام بها البنك العالمي، تبين لأن المساحة التي تغطيها هذه المناطق عموما هي من عشرة إلى ثلاثة مائة هكتار. (ريال، 1997)
- ✓ **نظام جبائي مرن:** الخاصية الأساسية للمناطق الحرة تكمن في النظام الجبائي المرن الذي يخضع إليه المتعاملون، وكذلك العمليات التي يمارسونها داخل المنطقة، فهي تمنح إمتيازات في إطار الاجراءات المحفزة في مجال الاستثمار وبالخصوص من الناحية الجبائية، على غرار المحيط الاقتصادي أو الاقليم

الذي تنتمي إليه، وهذه الامتيازات ما هي إلا وسيلة لجلب المتعاملين الاقتصاديين الأجانب لاستثمار رؤوس أموالهم داخل المنطقة الحرة.

✓ **الشمولية والعالمية:** وهو تفتح المناطق الاقتصادية الحرة على مجالات الاستثمار الخارجي لكل المتعاملين الاقتصاديين (المستثمرين)، الذين يرغبون في إقامة مشاريعهم الاستثمارية في هذه المناطق، بالإضافة إلى هذا فإن الدول المضيفة لا تأخذ بعين الاعتبار الجنسية الأصلية لرؤوس الأموال المستثمرة من طرف المتعاملين الاقتصاديين في المناطق الحرة.

✓ **المساواة:** في هذا الاطار كل المستثمرين أو المتعاملين الاقتصاديين سواء كانوا أجانب أو محليين (ينتمون إلى الدولة المضيفة) لهم نفس الحقوق والواجبات داخل المنطقة الاقتصادية الحرة فالحوافز والضمانات الممنوحة يستفيد منها كل الأطراف بدون استثناء (ريال، 1997)

المبحث الثاني : المناطق الحرة و النظم المشابهة لها

المطلب الأول : أنواع المناطق الحرة

على الرغم من اختلاف أنواع التي تأخذها هذه المناطق بيد أن جميعها تشترك في أنه لا يتم فرض أي نوع من الرسوم أو الضرائب الجمركية على وارداتها من العالم الخارجي، كما تعامل المنتجات التي تخرج من هذه المناطق إلى داخل البلاد كما لو كانت سلعاً مستوردة من الخارج.

وينبغي الإشارة إلى أنه من الصعوبة بمكان التمييز الدقيق بين الكثير من أنواع المناطق الحرة لتداخلها وتشابك نشاطاتها الاستثمارية، لكن للأغراض التحليلية يمكن تقسيمها إلى الآتي:

1. المناطق الحرة التجارية: هي المناطق الحرة التي يتحدد نشاطها في استيراد السلع والمنتجات من خارج الدولة التي تقام فيها أو من داخلها؛ لغرض خزنها أو إعادة تعبئتها وتغليفها ومن ثم تصديرها إلى الخارج وجزء منها إلى الداخل، أي تعد بمنزلة مستودع أو مركز تخزين. وتتحدد أهدافها في تنمية التبادل التجاري من خلال تجارة الترانزيت، وتجارة إعادة التصدير وتيسير تدفق السلع من الدولة المضيفة وإليها، كما هو حال بعض تنمية

الدول (مصر مثلاً) التي قامت بتأسيس عدة مناطق حرة تجارية مخصصة لإنشاء مشروعات التخزين والنقل

البحري والخدمات المرتبطة بهما، وفي ماليزيا يوجد اثنتا عشرة منطقة حرة تجارية ذات استراتيجيات مختلفة وبمواقع مختلفة أيضاً، وإن ما يخزن فيها يخصص لأغراض التصدير وبنسبة لا تقل عن (80%).

وتعد المناطق الحرة التجارية من أقدم نماذج المناطق الحرة وتهدف إلى زيادة التصدير وإعادة التصدير، وتستغلها الشركات الكبرى مركزاً لتوزيع بضائعها المصنعة في البلد الأم، وتسمى أيضاً بالمناطق الحرة للتخزين أو المستودعات. (شرف، 2005)

2. المناطق الحرة الصناعية: هي المناطق الحرة التي تخصص للاستثمار الصناعي والأعمال التجارية والخدمية المرتبطة بها حصراً واستثناءً من إجراءات السياسة الصناعية المتبعة في الدولة وقيودها. وقد غلبت الصناعات كثيفة العمالة كصناعة المنسوجات والألبسة الجاهزة والصناعات الجلدية والصناعات الغذائية على المناطق الحرة الصناعية في البلدان النامية، ثم امتدت إلى الصناعات التجميعية في مجال صناعة المركبات والآلات الثقيلة والأجهزة الإلكترونية، وتنحصر مشروعاتها باستيراد الأجزاء والقطع تامة الصنع وتخزينها في مخازن مؤقتة إلى حين تجميعها لإنتاج منتجات نهائية وإعادة تصديرها.

ومن أهم مميزات هذه الصناعات اعتمادها كثيراً على أسواق تجارية واسعة تكون في العادة غير متاحة في الدول الأقل تقدماً، إضافة إلى أنها تستوعب نسبة كبيرة من الأيدي العاملة الفنية والخبيرة في أعمال تلك الصناعات والتي يمكن توطينها في الدولة المضيفة بعد فترة من الزمن.

ومن أبرز المناطق الحرة الصناعية الناجحة في الدول النامية المنطقة الحرة في مدينة "كانديلا» الهندية، والمنطقة الحرة في مدينة نصر في القاهرة (مصر). (سليمان، 2002)

وتستهدف المناطق الحرة الصناعية جذب الشركات الصناعية الأجنبية لتوطين فروع لها فيها، وخلق تكامل بين المنطقة الحرة والشركة الأم على مستوى السلعة بحيث يتم إنتاج أجزاء منها في المنطقة الحرة على الأقل وتجميع بقية الأجزاء؛ أو إنتاجها بالكامل في المنطقة الحرة الصناعية. وتمنح الدولة المضيفة مزايا وتسهيلات عديدة لتشجيع الشركات الأجنبية للاستثمار الصناعي في مناطقها الحرة الصناعية وتوفر أفضل البُنى الأساسية والخدمات الاستشارية والمعلوماتية فيها. وعموماً ينبغي أن يراعى في الصناعات التي تقام في المناطق الحرة

الصناعية المستحدثة ألا تعمل على تقليد الصناعات المحلية واستنساخها وتكاملها ويفضل أن تتسم الصناعات التي تقام فيها بالآتي:

- صناعات تتوافر لها المواد والخامات والطاقة محلياً وموجهة إلى التصدير إقليمياً وعالمياً.
- صناعات تتكامل مع الصناعات الوطنية عمودياً وأفقياً .
- صناعات جديدة وتعتمد على تقنية جديدة.
- صناعات تلبي احتياجات الاستهلاك الوطني أو الإقليمي وتعوّض عن الاستيراد من الخارج إذا كان الهدف من المنطقة الحرة التعويض عن الواردات.
- صناعات تساعد على استيعاب المزيد من الأيدي العاملة الوطنية.
- صناعات غير ملوثة للبيئة.

3. المناطق الحرة التجارية والصناعية: يُعدّ هذا النمط من المناطق الحرة أكثر جدوى من النمطين السابقين وأكثر انتشاراً في العالم؛ إذ تجمع خصائص المناطق الحرة التجارية والمناطق الصناعية وسماتهما، أي إنها تشمل كلاً من المناطق الصناعية والمناطق الحرة التجارية، وتسمى أيضا بمناطق تجهيز الصادرات.

وتتميز المناطق الحرة التجارية والصناعية بارتفاع تكاليفها الاستثمارية، وارتفاع أجور الأراضي فيها لشدة المنافسة في الطلب عليها، حيث توفر الدولة المضيفة جميع المتطلبات الضرورية لممارسة الشركات التجارية والصناعية والخدمية لنشاطها سواء ما يتعلق منها بخدمات المناولة والتخزين والنقل وتوفير الوسائل والمعدات المتخصصة وقوة العمل المدربة وغيرها من خدمات البنية الأساسية الضرورية للمشروعات؛ أم ما يتعلق بتسهيل المعاملات الشخصية للمستثمرين والعاملين في المناطق الحرة كالأمور المتعلقة بالإقامة لهم ولأفراد أسرهم؛ أم ما يتعلق بالجوانب الترفيهية والسياحية والفندقية و الإطعامية . (مراد، 2002)

4. المناطق الحرة متعددة الأغراض: وتسمى أيضاً بمجمعات الأعمال الحرة، ويعد هذا النوع الأكثر تطوراً من أنواع المناطق الحرة العامة في الوقت الحاضر؛ إذ تمارس أنشطة متعددة في وقت واحد كالنشاط التجاري والتخزين والنشاط الصناعي والمعارض والنشاط السياحي والنشاط الخدمي كشركات التأمين والبنوك ومكاتب الاستشارات الفنية والقانونية والاقتصادية إضافة إلى مجمعات التكنولوجيا والإنتاج الفني والتلفازي والإعلامي

والإنترنت وخدمات النقل البحري وقرى الشحن والحاويات وخدمات الترانزيت، حيث تقسم المنطقة الحرة إلى قطاعات، كل قطاع يخصص لنمط من الأنشطة، مثال ذلك المنطقة الحرة في "بودنج" بمدينة شنغهاي في الصين حيث تقسم إلى خمس مناطق حرة فرعية (قطاعات) تجارية، مالية، علمية، سياحية، ترانزيت.

5. المناطق الحرة المتخصصة: هي المناطق الحرة التي تنشأ في بلد ما وتحدد لنوع معين من الاستثمار أو لنشاط استراتيجي (خدمي أو إنتاجي) معين، أي إن المناطق الحرة المتخصصة تقام بهدف استيعاب مجموعة متجانسة من السلع والخدمات يراد توجيهها إلى سوق محددة مسبقاً، وتتركز حول (أو تعتمد على) موارد ومهارات ومعارف وتقنيات مشتركة، وتكون عوامل ومقومات نجاحها أو إخفاقها متماثلة، ولها منافسون محددون، ومن الممكن صياغة استراتيجية خاصة بها في ضوء متطلبات السياسة الاقتصادية للدولة المضيفة، وتمنح الحوافز والتسهيلات المرتبطة بهذا النوع من الاستثمار والتي من شأنها تيسير إقامة المستثمرين وجذبهم إليه.

ويكون التخصص على مستوى فرع من فروع الصناعة أو الخدمات، مثل منطقة حرة ،

للصناعات الكيماوية والبترو كيمياوية، ومنطقة حرة للصناعات الهندسية.

وتعد تجارب الصين وماليزيا وغيرها من البلدان الآسيوية نماذج جيدة لهذا النوع من المناطق الحرة والتي عدت بمنزلة وسيلة فعالة لتوفير التقنيات والمهارات العالية التي تحتاج إليها البلاد وبأقل كلفة ممكنة، وكما هو الحال في المنطقة الحرة لصناعة الجلود في تركيا. (الجداوي، 2006)

ولا تقتصر المناطق الحرة المتخصصة على القطاع الصناعي وإنما تمتد إلى قطاعات أخرى كالمناطق الحرة المالية والمصرفية، وكما هو الحال في المنطقة الحرة للبورصة في إسطنبول في تركيا، وكذلك المنطقة الحرة المالية في السعديات في دولة الإمارات العربية المتحدة، والمناطق الحرة الإعلامية كالمنطقة الحرة للانترنت في دبي، كما يوجد مناطق حرة متخصصة بالسياحة كما هو الحال في تركيا والصين.

المطلب الثاني الأهمية الاقتصادية للمناطق الحرة

تأتي أهمية المناطق الحرة من كونها إحدى الأدوات الاقتصادية التي تسهم في تنمية الاقتصاد القومي من خلال إقامة صناعات تصديرية، وجلب التكنولوجيا الحديثة، وتوفير الفرص للعمالة، وتعظيم الموارد من النقد الأجنبي، وذلك في سياق ما تتمتع به المناطق الحرة من مزايا وحوافز وإعفاءات جمركية وضريبية.

وبمعنى آخر فالمناطق الحرة هي إحدى أوجه التنمية الداعمة لعملية التنمية الشاملة ذاتها، وذلك من خلال الترابطات الأمامية والخلفية التي تخلقها هذه المناطق، واستناداً إلى الفلسفة التي تتمحور حول تحرير التجارة والانفتاح الاقتصادي وتقديم التسهيلات والإعفاءات، ولاسيما أن العالم يشهد تسارعاً في حركة المتغيرات الاقتصادية لجهة المزيد من تحرير التجارة والتي كان لها الأثر الأكبر في تحديد مسارات المستقبل العالمي، حيث تُعدّ المناطق الحرة هنا بوابات عبور للاقتصاد العالمي، ونوافذ تصدير لامتحان قدرة البلد التصديرية وفقاً لاقتصاد السوق. فالمتغيرات والمستجدات العالمية أدت إلى تحولات عميقة في الاقتصاد العالمي وذلك بتدويل الإنتاج ودمج الأسواق كتجليات للعولمة؛ والتي تتطلب إزالة الحواجز في وجه تدفق السلع ورؤوس الأموال والخدمات في إطار الاتفاقات والمنظمات الدولية مثل الشراكة الأوربية ومنظمة التجارة العالمية.

وفي هذا السياق يمكن الإشارة إلى أهمية المناطق الحرة من خلال النقاط التالية:

1. قدرة المناطق الحرة على اجتذاب الاستثمارات: المحلية والأجنبية من خلال الإعفاءات والحوافز التي تقدمها، مما يسهم في دعم ميزان المدفوعات بالعملات الصعبة.

2. تنمية المبادلات التجارية عامة: وتجارة الترانزيت خاصة؛ حيث إن فلسفة المناطق الحرة القائمة على حرية انتقال السلع والخدمات من دون خضوعها لأي قيود جمركية وغير جمركية كالقيود الكمية والنقدية وغيرها، إضافةً إلى مرونة الإجراءات المتبعة بغية تخفيض التكلفة على المستثمرين؛ تؤدي إلى زيادة قدراتهم التنافسية.

3. الإعفاءات التي تمتاز بها المشاريع : في المناطق الحرة تعمل على تشجيع إقامة صناعات ذات مستوى تكنولوجي متقدم وأساليب إنتاجية متطورة تمكنها من الإنتاج بجودة وكفاءة عاليتين، مما يسهم في رفع تنافسية مثل هذه الصناعات في الأسواق العالمية.

4. توفير فرص العمل إذ إن المشاريع التي تقام في المناطق الحرة تسهم على نحو مباشر وغير مباشر في توظيف الأيدي العاملة الوطنية وتكسبها المهارات الفنية التي يمكن نقلها إلى قطاعات خارج المناطق الحرة، مما ينعكس إيجابياً على رفع إنتاجية هذه القطاعات. (أوسرير، 2003)

5. المساهمة المباشرة وغير المباشرة : في تطوير المناطق والأقاليم التي تقام فيها المناطق الحرة، إضافة إلى التأثير الإيجابي في مختلف القطاعات الاقتصادية المرتبطة بنشاط المناطق الحرة كقطاع النقل والمواصلات والمرافئ والتامين.

6. التكامل الصناعي :إذ يمكن إقامة صناعات تكون مكملة لصناعات في مناطق حرة أخرى أو خارج المناطق الحرة؛ إذ إن كثيراً من المنتجات لم تعد تصنع في مصنع واحد بل يتم إنتاجها في مصانع واقعة في عدة بلدان، ويتم تجميعها في المناطق الحرة بقصد تصديرها إلى الأسواق العالمية.

7. جذب تكنولوجيا حديثة وأساليب عمل وإدارة متطورة: فقد زادت أهمية التكنولوجيا الحديثة في التنمية الاقتصادية وخاصة في عصر العولمة الاقتصادية واشتداد المنافسة على التصدير، ولاسيما أن التكنولوجيا الحديثة تؤدي دوراً مهماً في خفض نفقات الإنتاج وتحسين الجودة وبالتالي تعزيز القدرة التنافسية للمنتجات المحلية في الأسواق العالمية، ويعدّ نقل التكنولوجيا من أهم أهداف إنشاء المناطق الحرة من أجل رفع الكفاءة الإنتاجية للصناعات المحلية وبالتالي زيادة قدرتها التصديرية. (أوسرير، 2003)

8. تعظيم القيمة المضافة للموارد الطبيعية: وذلك عن طريق استغلال المواد الأولية والخام في عملية التصنيع بدلاً من تصدير الموارد والمواد بصورتها الأولية وبأسعار متدنية جداً، لأنه يمكن إقامة مشاريع صناعية يتم فيها إجراء عمليات تصنيع وتحويل لهذه المواد وخلق قيم مضافة أعلى لها.

9. التدريب والتنمية البشرية: حيث تسهم المناطق الحرة في توفير فرص لتدريب الأيدي العاملة وتعزيز قدرة الموارد البشرية المحلية التي تم توظيفها في الشركات المستثمرة في هذه المناطق، وبالتالي يكون لها مردود إيجابي على مهارة الأيدي العاملة المحلية وهذا قد يؤدي دوراً مهماً في الرفع من كفاءة هؤلاء العمال، وبالتالي المساهمة في زيادة الكفاءة الإنتاجية للاقتصاد الوطني عند عودتهم إلى العمل في الشركات الوطنية. وهذا الأمر يتوقف على عدد هؤلاء العمال والمجالات التي تم تدريبهم فيها ومدة التدريب، وهل هناك تخصصات مشابهة في الشركات العاملة في المناطق الحرة بحيث يمكن أن تسهم في تحديث الأساليب الإدارية المتبعة في الشركات الوطنية، الأمر الذي يرفع من كفاءة العمال والمديرين المحليين. (الصدي، 2016)

10. تنشيط تجارة الخدمات: تشتمل على الخدمات المالية والاستشارية والمتضمنة خدمات البنوك والتأمين والدراسات والوساطات والاتصالات والتجارة الإلكترونية، وهي الخدمات التي يزداد الطلب عليها في المناطق الحرة لتكون بمنزلة تسهيل للأنشطة الاقتصادية داخل المناطق الحرة وخارجها.

سادساً ـ مقومات إنشاء المناطق الحرة:

إن الدور البارز الذي بدأت تسهم به المناطق الحرة في تحقيق التنمية الشاملة للبلد باعتبارها إحدى وسائل التنمية؛ هو ما دفع باتجاه تعميق البحث في فلسفة إنشاء هذه المناطق؛ ودراسة المقومات الاقتصادية اللازمة لنجاحها وتعظيم فوائدها وتحجيم سلبياتها، وأهم مقومات إنشاء المناطق الحرة هي:

1. الموقع الجغرافي المتميز: هو عامل أساسي دفع إلى التفكير في إنشاء مناطق حرة في بلد معين؛ باعتبارها تقام عادة عند المطارات الدولية والموانئ والمنافذ الحدودية وعند عقد المواصلات الدولية البرية أو البحرية. وهكذا فإن الموقع الجغرافي . في حال توافر عناصره الأساسية . يمكن أن يعدّ ميزة نسبية لبلد دون آخر عند التفكير في إنشاء المناطق الحرة. (الكردوسي، 2012)

2. توافر المواد الأولية: وهي إحدى العوامل الجاذبة للنشاط الاستثماري إلى العمل في المناطق الحرة، وخاصة إذا كانت تلك المواد تعدّ سلعة ذات طلب تصديري أو مواد أولية في العملية الإنتاجية، مما يبرر إقامة المشروع في المنطقة الحرة قريباً من مصادر المواد الأولية بغية التوفير في التكلفة الإنتاجية للسلع المصنعة فيها، مما يساعد على توفير أرضية صالحة لخلق التشابك الاقتصادي مع الداخل.

3. توافر الموارد البشرية: تتمثل بمدى توافر الأيدي العاملة ذات التأهيل العلمي والتقني المطلوب، وبأجور مناسبة. ومن الطبيعي أن يرتبط هذا العنصر بهدف توفير فرص العمل للأيدي العاملة الوطنية، ورفع مستوى تدريبها وأدائها. ولعل ذلك هو أحد العوامل الجاذبة للمستثمرين الأجانب للاستثمار في المناطق الحرة في جنوب شرقي آسيا. أما فيما يتعلق بالأجور فإن العبرة ليست في مقارنة أجور العاملين في المناطق الحرة بأجور أقرانهم من العاملين في المشاريع داخل البلد المستضيف؛ وإنما العبرة في كونها مناسبة أو غير مناسبة عند مقارنتها بمستوى الأجور المدفوعة في بلد المستثمر الأصلي وفي البلدان الأخرى المقامة فيها مناطق حرة.

4. توافر مصادر الطاقة: تعد إحدى المقومات الأساسية التي تؤخذ بعين الاعتبار عند التفكير في إقامة المشاريع الصناعية في منطقة حرة دون أخرى، وخاصة عندما يعتمد المشروع بصفة أساسية على مصادر الطاقة سواء أكانت كهربائية أم نفطية أم غازية؛ لأنها تعدّ عنصراً من عناصر تكاليف الإنتاج الرئيسة. وعليه فإن لانخفاض تكاليف الطاقة تأثيراً جوهرياً في تكاليف العملية الإنتاجية وعوائد الاستثمار، وبالتالي في اتخاذ القرار باختيار موقع المشروع. (سعاد، 2011)

5. الاستقرار السياسي والاقتصادي: يعد أحد أهم العناصر الأساسية في جذب الاستثمارات، لما له من ارتباط بدرجة المخاطرة التي يمكن أن يتعرض لها رأس المال ومستقبل النشاط الذي يقدم عليه المستثمر، وخاصة إذا كانت أسواق البلد المستضيف والبلدان المجاورة هي السوق المستهدفة . كلياً أو رئيسياً. عند إقامة المشروع، مع مراعاة توجهات السياسة الدولية ومتطلباتها التي تدفع في بعض الأحيان باتجاه تنشيط مراكز اقتصادية معينة، بما فيها المناطق الحرة في مناطق معينة.

6. الأسواق المحلية: تؤثر في اختيار نوع الاستثمار في منطقة حرة دون أخرى على أساس دراسة الأسواق المحلية والإقليمية وحجمها (إجمالي الطلب الخاص والعام)، وذلك عندما يستهدف المستثمر تسويق سلعه أو منتوجاته إلى السوق المحلية أو الإقليمية. أما إذا كانت الأسواق المستهدفة هي من الأسواق الدولية في عملية إعادة التصدير أو تسويق الإنتاج، ففي هذه الحالة لا حاجة إلى دراسة الأسواق المحلية والإقليمية؛ إلا بقدر استهدافها ضمن إطار السياسة التسويقية. (بوعون، 2013)

7. القوانين والأنظمة والتعليمات: تكون هذه القوانين عامل جذبٍ للاستثمارات بقدر ما يمكن أن تمنحه من امتيازات خاصة للمشاريع المقامة في المنطقة الحرة. وبصورة عامة تتعلق هذه القوانين بتأسيس المشروعات والشركات داخل المنطقة الحرة؛ وكذلك بالضرائب والرقابة على التمويل الخارجي. والجدير بالذكر أن بعض الدول وفي سياسة جذب المشاريع إلى المناطق الحرة تلجأ إلى تضمين قوانين المناطق الحرة ما يتعلق بعدم خضوع الشركات والمشروعات المقامة في المناطق الحرة لقرارات التأميم والمصادرة، فكلما اقتصر القانون على الإطار العام، وترك التفاصيل لإدارة المنطقة الحرة؛ وفر المرونة لتكييف التشريع في خدمة المنطقة والبلد.

وكذلك الحال فيما يتعلق بالأنظمة والتعليمات التي تصدرها إدارة المنطقة الحرة لتنظيم حركة النشاط الاستثماري وإجراءات العمل في المنطقة، إذ كلما تحررت الإدارة من البيروقراطية والتعقيدات الإدارية في التعامل مع المستثمرين في المنطقة الحرة تمكنت من النجاح وجذب المزيد من الاستثمارات.

8. البُنى التحتية: تتمثل هذه البُنى . بصفة أساسية . بالخدمات اللازمة لعمل المشاريع الصناعية والتجارية والخدمية ومنها: شبكة طرق داخلية؛ مصادر طاقة كهربائية وغازية ونفطية؛ ماء؛ شبكة اتصالات هاتفية محلية ودولية؛ وربط المنطقة الحرة بالميناء أو بعقد مواصلات دولية طرق برية أو خطوط سكك حديد، وتوفير الخدمات السائدة في المنطقة المتمثلة بدوائر الجمارك والمصارف والتأمين والنقل. كما تعمد بعض الدول إلى توفير مكاتب استشارية لتقديم المشورة للمستثمرين في المنطقة الحرة في المجالات الإدارية والمالية والهندسية والفنية في أهم الاختصاصات مجانياً. (سليمان، 2002)

9. شروط الاستثمار والإعفاءات والامتيازات الممنوحة للمستثمرين: إن صياغة شروط الاستثمار والإعفاءات والامتيازات التي تقرر أي دولة اعتمادها بالنسبة إلى المستثمرين في المناطق الحرة لديها؛ تمثل صياغة لنظريتها في مجال إدارة هذا النشاط بحسبانه أحد عناصر الاقتصاد القومي، كما تمثل . إضافة إلى المقومات سالفة الذكر. مفتاح التقدم أو التراجع للنشاط الاستثماري في المناطق الحرة في ذلك البلد. وهي المؤشر على نجاح تجربة تلك المناطق أو إخفاقها، لذلك فإن هذا العنصر يحتاج إلى دراسة وتمحيص دقيقين، والنظر إليه ينبغي أن يكون بنظرة المستثمر، وليس بنظرة إدارة المنطقة؛ إذ إنه كل ما كانت الشروط بسيطة وميسرة وبعيدة عن البيروقراطية الإدارية داخل البلد، وكلما كانت الإعفاءات والامتيازات أفضل؛ كان ذلك عامل جذبٍ أساسياً للمستثمرين، ومؤشراً على النجاح المتوقع لتلك المنطقة.

المبحث الثالث : تجارب مختارة حول المناطق الحرة لبعض الدول العربية

المطلب الأول : المناطق الحرة بمصر

عرفت مصر أول منطقة حرة بعد عقد اتفاق بين الحكومة المصرية و شركة قناة السويس العالمية في1902/02/01 ، حيث أنشأت بموجبه منطقة برية بحرية في بور سعيد، و لم تحدد حدود المنطقة نهائيا إلا في سنة1920 . صدر التشريع الثاني للمناطق الحرة بمصر بصدور القانون رقم 306 سنة 1952 و الذي أعطى حق إنشاء المناطق الحرة في أي من الموانئ المصرية أو المناطق الملاصقة لها، و أخضعت المناطق الحرة آنذاك لرقابة الجمارك بالكامل من حيث الصادرات و الواردات و فحص المستندات و الحراسة و غيرها، وكان الهدف من وراء هذا القانون تخفيف القيود الموضوعة على التجارة الخارجية و تشجيع التجارة العابرة و قيام بعض الصناعات مع عدم إخضاعها لقيود الاجراءات الجمركية إلا في أضيق الحدود، و استمرت التعديلات في القوانين و المراسيم، حيث صدر القانون 66 في 1963 و القانون رقم 51 لسنة 1966 و الذي تم توقيف تطبيقه بسبب ظروف الحرب 1967 بين مصر و اسرائيل ، ثم صدر في سبتمبر 1971 القانون رقم 65 في شان استثمار المال العربي و الأجنبي و المناطق الحرة و قد تضمن هذا القانون إنشاء الهيئة العامة للاستثمار و المناطق الحرة مقرها مدينة القاهرة، يكون من ضمن اختصاصاتها د ا رسة القوانين و اللوائح والأحكام التي تنظم المناطق الحرة و اقتراح تطويرها بما في ذلك إنشاء مناطق حرة أو تعديل المناطق القائمة، ثم عدل بالقانون رقم 43 لسنة 1974 والذي عدل هو الآخر بالقانون رقم 32 لسنة 1977 و في الحي استمرت التعديلات ليصل إلى القانون رقم 13 لسنة 2004 . (عاشور)

يوجد بمصر نوعين من المناطق الحرة :العامة و الخاصة، غير انه بمقتضى القانون رقم 83 لسنة 2002 ظهرت المناطق الحرة الاقتصادية ذات الطبيعة الخاصة.

1-1 : المناطق الحرة العامة بمصر : يوجد بمصر المناطق الحرة العامة التالية

- **المنطقة الحرة العامة بالإسكندرية:** لقد تم إنشاؤها سنة 1976 ، و هي تعتبر إحدى اكبر أربع مناطق حرة عامة بمصر و يتبعها اكبر عدد من المناطق الحرة الخاصة.

- **المنطقة الحرة العامة بمدينة نصر:** أنشأت هذه المنطقة سنة 1975 و هي تبعد عن ميناء القاهرة الجوي ب 15 كم فقط و يمثل النشاط الصناعي بها حوالي 90 %

- **المنطقة الحرة العامة ببورسعيد:** تبلغ مساحتها حوالي 729 ألف م 2 بجوار ميناء بور سعيد البحري كملتقى لطرق المواصلات الداخلية و الخارجية، فضلا عن سمعتها الدولية كملتقى لثلاث قارات هي: إفريقيا، آسيا و أوروبا.

- **المنطقة الحرة العامة بالسويس:** أنشأت بتاريخ 1975/04/17 و هي تضمن منطقتين ، بورتوفيق مساحتها 75660 م 2 و هي ملاصقة لسور ميناء السويس و منطقة الأدبية على مساحة 247208 م 2 و التي تقع على ساحل خليج السويس.

- **المنطقة الحرة العامة بالاسماعلية:** مساحتها حوالي 325000 م 2

- **المنطقة الحرة العامة بدمياط:** و هي منطقة حرة بدا العمل فيها نهاية التسعينات، رغم أن تهيئتها انطلقت في سنة 1987

- **المنطقة الحرة العامة بمحافظة قنا بمدينة فقط:** و هي إحدى محافظات جنوب الصعيد.

- **المنطقة الحرة العامة بشبين كوم:** تتربع على مساحة قدرها 84 ألف م 2

1-2 المناطق الحرة الخاصة بمصر: و نذكر منها :

- **شركة المملكة للتنمية الزراعية :** و هي أول منطقة حرة خاصة زراعية ، تقع بمنطقة تشوكي بمصر. (عاشور)

– **شركة تنمية ميناء السخنة:** تقع بالسويس، هدفها الأساسي تصنيع و إنتاج الغاز الطبيعي بغرض تصديره للخارج.

– **العربية للأسمدة افكو:** تقع بالسويس، نشاطها الأساسي إنتاج الأسمدة المركبة الغير عضوية.

1-3 المناطق الحرة الاقتصادية ذات الطبيعة الخاصة:

و هي تتجسد في المنطقة الحرة العامة الإعلامية، حيث صدر قرار مجلس الوزراء رقم 411 لسنة 2000 بالموافقة على إنشاء هذه المنطقة بمدينة السادس من أكتوبر.

لقد عملت مصر على إنشاء المناطق الحرة منذ أكثر من 40 سنة ، و هذا الاهتمام لازمته مجموعة من الحوافز و الضمانات تمثلت في :

✓ **حرية**

- اختيار مجال الاستثمار.
- تحويل الأرباح والمال المستثمر.
- الاستراد من السوق المحلى أو الخارجي.
- تحديد أسعار المنتجات.
- الاستراد والتصدير دون القيد بسجل المصدرين والمستوردين.

✓ **عدم**

- وجود قيود على جنسية راس المال .
- وجود حدود لراس المال. (عاشور)
- خضوع واردات و صادرات المشروع للقواعد الاستيرادية والجمركية المعمول بها داخل البلاد.

✓ **إعفاء**

• الأصول الرأسمالية للمشروع ومستلزمات الإنتاج من الضرائب والرسوم الجمركية .

• واردات و صادرات مشروعات المناطق الحرة من و إلى الخارج من الضرائب والرسوم الجمركية.

• كامل المكونات المحلية من الرسوم الجمركية في حالة البيع للسوق المحلى.

✓ **ضمان عدم**

• تأميم أو مصادرة المشروعات.

• رفع الدعاوى العمومية على المشروعات إلا بعد موافقة الهيئة.

المطلب الثاني : المناطق الحرة بالإمارات

اهتمت دولة الإمارات بإنشاء المناطق الحرة لجذب المستمرين المحليين و الأجانب وقد وصل عدد المناطق الحرة الإماراتية في الوقت الحالي إلى 30 منطقة، تشكّل نحو ربع العدد الإجمالي للمناطق الحرة البالغ 123 منطقة في دول العالم العربي كلها. و ذلك لتوفر عدة عوامل ساعدتها أن تكون من انجح الدول في هذا المجال و هي تتمثل في:

البنية المتطورة للبنية الأساسية في مجال الخدمات و الإنتاجية لاسيما النقل والمواصلات، إضافة لامتلاكها لأحدث و اكبر الموانئ البحرية في المنطقة حيث يتم استعمال احدث الأساليب المتطورة وأيضا وجدود مجموعة من المطارات الدولية الحديثة ، إضافة إلى توفر بعض المواد الأولية التي تحتاج إليها الصناعة كالنفط الخام و الغاز الطبيعي، و للإشارة فان الإمارات افتتحت عام 1999 أول منطقة حرة للتجارة الالكترونية في العالم في مدينة دبي للانترنت. (عاشور)

تتمثل أهم المناطق الحرة المتواجدة بالإمارات فيما يلي:

- **المنطقة الحرة في جبل على:** أنشأت هذه المنطقة بإمارة دبي سنة 1980 و تعتبر محورا رئيسا بفضل موقعها المتوسط بين الشرق و الغرب، و كونها نقطة توقف الملاحة لحركة التجارة العالمية ولاشك في أن استقرار اللوائح و القوانين التنظيمية و شبكات الاتصال والمواصلات و النقل المتقدمة، إلى جانب مناخ دبي المشجع للتجارة يجعل من جبل علي من المناطق الحرة المتميزة عالميا.

- **المنطقة الحرة بعجمان:** تقع هذه المنطقة بالقرب من الخليج العربي، و هي عند ملتقى الأسواق الإقليمية لعرض و تسويق السلع و المنتجات المصنعة فيها، تأسست سنة 1987 و تأتي في المرتبة الثانية بعد منطقة جبل علي.

- **منطقة السعديات الحرة في إمارة أبو ظبي:** هي عبارة عن جزيرة تقع على بعد 6 كلم من شواطئ مدينة أبو ظبي، وقد أنشأت بالقانون رقم 6 لسنة 1996 القاضي بإعلانها منطقة حرة لتداول السلع والمواد الأولية..

- **المنطقة الحرة بالفجيرة:** تأسست سنة 1987 ، وقد عرفت هذه المنطقة تطورا كبيرا في مشاريعها، إذ ارتفع عددها من 6 شركات سنة 1990 إلى 54 مشروعا سنة 1995 إلى 120 مشروع في سنة 2000 ، و هو ما يعكس نجاح المنطقة في تحقيق أهدافها.

و الجدير بالذكر أن الامارات احتلت المراتب الأولى في مجال المناطق الحرة، إذ تمكنت من تحقيق أهدافها من خلال هذه المناطق و التي أثرت على اقتصادها و ساعدت على إرساء و تطوير الجانب التنموي، حيث على سبيل الذكر نجد أن المنطقة الحرة بجبل علي لوحدها نجحت في استقطاب عدد كبير من المشاريع و ما ترتب عليها. (عاشور)

ان منطقة جبل علي استطاعت أن جذب عدد كبير من الاستثمارات الأجنبية و التي شكلت معدل يقارب 63 % من إجمالي المشروعات المتواجدة بالمنطقة و التي بلغ عددها 4214 مشروع، و جاءت الاستثمارات العربية و الخليجية معا في المرتبة الثانية بنسبة قدرها 24 %، في حين شكلت الاستثمارات المحلية (الاماراتية) معدل

13 %، مما يدل أن هذه المناطق أنشأت خصيصا لجذب الأجانب مهما كانت جنسيتهم و لتعزيز العلاقات الإقليمية ثم تأتي الأولوية المحلية في المرتبة الثانية.

إن المرتبة الأولى التي احتلتها الامارات كانت نتيجة الحوافز و الضمانات التي تقدمها، و التي تتمثل في

- امتلاك المستثمرين الأجانب للشركات بنسبة 100 % وبدون الحاجة إلى شريك محلي.
- الإعفاء الكامل من ضرائب الاسترداد والتصدير.
- حرية تحويل راس المال والأرباح بالكامل.
- إعفاء الشركات من الضرائب لمدة 15 سنة قابلة للتجديد لمدة مماثلة.
- عدم وجود ضرائب على الدخل الشخصي.
- المساعدة في توفير العمالة وخدمات الدعم الإضافية مثل الكفالة والسكن.

المطلب الثالث : واقع المناطق الحرة في الجزائر

تلعب المناطق الحرة دورا هاما في تنشيط اقتصاديات الدول التي قامت بإنشائها، حيث أنيا تساهم في رفع حركة التجارة الداخلية و الخارجية، تساهم في تنويع النسيج الصناعي و كذا جذب الاستثمارات الأجنبية التي ستدعم ميزان المدفوعات بالعملة الصعبة، هذا و بالإضافة إلى اعتبارها خطوة نحو تحرير العلاقات التجارية الخارجية لهذه الدولة من مختلف القيود الجمركية و غير الجمركية، و غير الجمركية و بهذا فهي تساهم في الاندماج الدولي لهذه الاقتصاديات، و رغبة من الجزائر في الاستفادة من كل هذه الايجابيات تجسدت فكرة إنشاء مناطق حرة في الجزائر من خلال المرسوم التشريعي رقم 93-12 المؤرخ في 5 أكتوبر 1993 و المتعلق بترقية الاستثمار و بالضبط في الفصل الثاني من الباب الثالث منه (الجزائرية، 1993) ، أما عن شروط و كيفيات تعيين المناطق الحرة و ضبط حدودها و و امتيازاتها فقد جاءت مفصلة في المرسوم التنفيذي رقم 320 – 94 المؤرخ في 17 أكتوبر 1994، حيث جاء فيه مايلي:

-يمنح استغلال المنطقة الحرة و تسييرها إلى شخص معنوي عمومي أو خاص بعد إجراء مزايدة وطنية و دولية، مفتوحة أو محدودة أو عن طريق التراضي.

- يصدر المتعاملون و يستوردون بحرية خدمات و بضائع يستلزمها إقامة المشروع و سيره حسب النظام الجمركي و الجبائي و المصرفي الخاص المحدد في التشريع و التنظيم المعمول بها.
- تخضع عمليات تزويد المتعاملين الموجودين في المنطقة الحرة بالسمع و الخدمات انطلاقا من التراب الجمركي، لتنظيم التجارة الخارجية و مراقبة الصرف و النظام الجبائي و الجمركي المطبق على التصدير. (الجزائرية، 1993)

و بعد دراسة كافة الأماكن الممكن أن تحتضن هذه المنطقة الحرة وقع الاختيار على مكان يدعى "بلارة" بولاية جيجل، بمساحة تقدر ب 5,23 كمم 2 ، يبعد 40 كلم مربع عن ميناء جنجن و 40 كلم عن مطار الطاهير، و لكن للأسف لم تشهد المنطقة حركية و لم تحقق المأمول منيا و بعد قرابة الثماني سنوات و بالضبط خلال الجلسة العلنية لمجلس الأمة المنعقدة يوم الثلاثاء 13 جوان 2006 عرض وزير التجارة أمام نواب المجلس القانون المتضمن إلغاء الأمر 03 – 02 المتعلق بالمناطق الحرة و هذا نظرا لعدم تسجيل أي طلب استثمار بهذه المنطقة منذ إنشائها على الرغم من الموقع الاستراتيجي لهذه المنطقة و التهئة التي أدخلت عليها و الترويج الذي قامت به السلطات المحلية و الوطنية، كما تم الأخذ بعين الاعتبار أيضا المعطيات الدولية المتمثلة في متطلبات انفتاح الاقتصاد الجزائري ، فقد طلبت OMC من الجزائر إلغاء المادة 17 من الأمر 03 – 02 التي تنص على أن 50 % فقط من نسبة السلع و الخدمات مسموح بتصريفها و بيعها و تسويقيا داخل الإقليم الجمركي الوطني، إذن من خلال التبرير السابق لوزير التجارة أمام نواب المجلس .

يتضح لنا بأن السبب الرئيسي لإلغاء المناطق الحرة في الجزائر يعود إلى إمضاء الجزائر لاتفاقية التجارة الحرة مع الاتحاد الأوروبي، و هذا باعتبار أنه كان من الممكن إلغاء المادة 17 و إرضاء OMC بدون الاضطرار إلى إلغاء القانون بأكمله ، و منطقة بلارة تم تحويلها إلى منطقة صناعية حتى قبل عرض قانون

إلغاء المناطق الحرة على المجلس نظرا لعدم اجتذابه للاستثمارات ، و بالتالي تعد اتفاقية التبادل الحر مع الاتحاد الأوروبي مبرر مؤسس و موضوعي لإلغاء المناطق الحرة في الجزائر. (الرسمية، 1997)

من خلال ما تم التوصل إليه ، تبين لنا بأن و لا يوجد أي تعارض بين إنشاء المناطق الحرة و مناطق التجارة الحرة .

أولا : انعكاسات إنشاء المناطق الحرة الصناعية للتصدير على الصادرات والاقتصاد الوطني

تكمن أهمية المناطق الحرة الصناعية للتصدير في مجال التجارة الخارجية، أن تعمل كقاعدة لنمو الصادرات في الدول المستقبلة والذي يمكن أن يتحقق من خلال تطور صادرات المشاريع العاملة بهذه المناطق إلى العالم الخارجي بالاضافة إلى غيرها من الانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية كالتالي:

– تنويع مصادر الدخل وذلك بتوسيع القاعدة الانتاجية والصناعية والخدمية من أجل إيجاد مصادر أخرى للدخل غير النفط؛

– تحرير العملة الوطنية من الارتباط بالدولار، وتقييم سعر الصرف وفق مجموعة من العملات الدولية حسب العلاقات التجارية مع هذه الدول .

– تنويع الصادرات الوطنية وعدم ارتباطها بنوع معين من الصادرات، وبالتالي هذه المناطق تعتبر دفعة للتخلص من التبعية للنفط والتي لطالما كان الاقتصاد الجزائري يعاني منها.

– تنمية الصادرات الصناعية يعد أهم أسباب إنشاء هذا النوع من المناطق الحرة في الجزائر ويرجع ذلك إلى ارتفاع تكاليف الانتاج وبالتالي عدم القدرة على مواجهة المنافسة في الأسواق الخارجية، حيث أن المشاريع بهذه المناطق تقوم بجلب أسواق التصدير معها.

– النتيجة المباشرة لزيادة الصادرات خاصة الصناعية منها، تتمثل في زيادة موارد الدولة بالنقد الأجنبي الذي يساهم في تحقيق النمو والتوازن الاقتصادي.

– إن قيام صناعات تصديرية بهذه المناطق يكون حافزا لتنمية بعض الصناعات المساعدة، بالتزويد بالمواد الخام والسلع البسيطة والخدمات من السوق المحلي يكون محركا أساسيا لتحسين المستوى الفني للصناعات المحلية لمواجهة المعايير الدولية، وهذا ما يدفع بعجلة الصناعة في الجزائر.

– من خلال المناطق الحرة الصناعية للتصدير وعن طريق المنتوجات التي تتميز بمنافسة كبيرة وتجربة في التداول، تساهم في تحسين نصيب الجزائر في التبادلات العالمية. (ريال، 1997)

يكون أثر هذه المناطق في ترقية الصادرات مباشرا عندما يتم إنشاء شركات مختلطة مع متعاملين محليين في مجال الشراكة ونقل الخبرة؛

– تساهم هذه المناطق الحرة للتصدير في نقل التكنولوجيا إلى الدول المستقبلة كإستفادة الشركات المحلية من تدريب العمالة واكتسابها المهارة والخبرة؛

– كما أن هذه المناطق تمتص الطاقة البطالة من الشباب خاصة أصحاب الشهادات والكفاءات، هذا ما يساهم في الحد من هجرة الكفاءات الوطنية إلى الخارج؛

– كما أن التحفيزات التي تتصف بها هذه المناطق تعمل على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إليها، من بين هذه التسهيلات الاعفاءات الجمركية والضريبية.

ثانيا : تقييم تجربة الجزائر

مما سبق يمكن القول بأنه لا يوجد مبرر حقيقي لإلغاء المناطق الحرة في الجزائر، بل و إن الجزائر ضيعت عليها طريقة فعالة لتحقيق العديد من المنافع نذكر منيا:

–جذب الاستثمارات الأجنبية : بما أن عزوف الأجانب عن الاستثمار في الجزائر يعود بالدرجة الأولى إلى مشاكل البيروقراطية الإدارية.

-تحسين ميزان المدفوعات :إذا استثنينا صادرات المحروقات من الميزان التجاري الجزائري يتضح لنا أن هذا الأخير دائما في حالة عجز نظرا لانخفاض المنتجات المصدر عن تلك المستوردة .

-جذب مشاريع صناعية ذات مستوى تكنولوجي متقدم : تفتقر الجزائر حاليا للصناعات ذات الأساليب الإنتاجية المتطورة التي توفر الجودة و الكفاءة في الإنتاج، الأمر الذي أضعف كثيرا قدرتها التنافسية.

-تخفيض معدلات البطالة : تعتبر البطالة مشكلا حقيقيا في الجزائر فالعديد من خريجي الجامعات و معاهد التكوين لا يجدون فرص للتشغيل، بينما يمكن أن تساهم المناطق الحرة في جذب نسبة مهمة منهم وهذا بطرق مباشرة و غير مباشرة .

-استغلال المواد الطبيعية : فبدلا من تصدير المواد بصورتها الخام و بأسعار متدنية، فإن إقامة مشاريع صناعية خاصة بعمليات تصنيع و تحويل هذه المواد في المناطق الحرة سيؤدي إلى ارتفاع أسعارها و منه تحقيق فوائض مالية.

و الجزائر في أمس الحاجة للنقاط التي تم ذكرها أعلاه للتخلص من قيود التبعية لمداخيل البترول، و إن كانت تجربة بلارة قد فشلت فيجب البحث عن الأسباب التي أدت لفشلها و الطرق الممكن استعمالها لإنجاحها،لا الإلغاء الكلي لفكرة إنشاء مثل هذه المناطق بالجزائر، و في رأينا فإن عدم استقطاب منطقة بلارة للاستثمارات يعود بالدرجة الأولى إلى عدم توفر المقومات اللازمة . لإنجاحها، حيث يمكن أن نذكر:

- الموقع: أعرب الكثير من المستثمرون عن عدم رغبتهم في الاستثمار في المنطقة لموقعها، فمثلا شركة رونو رفضت موقع بلارة و لم تعتبره مناسبا و فضلت الجزائر أو وهران، هذا يدل على أن الموقع الذي تعتبره الحكومة موقعا استراتيجيا قد لا يكون جذابا البتة بالنسبة للمستثمرين، و أيضا من ناحية المساحة فشركة دوبال الإماراتية أرادت إقامة مصنع لها في هذه المنطقة و لكن كانت المساحة صغيرة جدا و منطقة بلارة غير قابلة للتوسيع إذ

يحدها من الشرق واد و الطريق السيار، من الشمال قنطرة و واد و من الشرق و الغرب الجبال، فكيف تقام منطقة حرة من المفترض أن تجذب المستثمرين في موقع كهذا ؟

- مناخ الاستثمار: يمكن القول بأن مناخ الاستثمار في الجزائر لا يزال غير مشجع لا سيما من حيث البيروقراطية، ضعف وسائل التمويل و هشاشة الاقتصاد، فباعتبار أن الجزائر تعتمد على الربع البترولي فأي صدمة نفطية سيكون ليا الأثر الكبير عمى الاقتصاد الجزائري و بالتالي هناك تخوف من عدم استقرار الاقتصاد بالنسبة لمستثمر.

خلاصة الفصل

إن الهدف من إنشاء المناطق الصناعية الحرة للاستثمارات و للتصدير كونها تساعد الدول المستقبلة على تحرير اقتصادها، وتكوين نسيج صناعي فعال وقادر على المنافسة لدمجه ضمن المعطيات العالمية، حيث تدعمه في كل مرة بمجموعة من التحفيزات بهدف جلب الاستثمارات الأجنبية لهذه المناطق. و تحقيق الأهداف الرئيسية من إقامة المناطق الحرة في زيادة الدخل الوطني وتنويع مصادره من خلال سد الفجوة بين الادخار والاستثمار إضافة إلى إيجاد بيئة أعمال ملائمة للاستثمار، خلق فرص عمل للمواطنين، استغلال المواد الخام المحلية، في الإجمال يمكن القول أن الدولة من خلال هذه المناطق تسعى إلى تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية بعيدة المدى .

الخاتمة

إن المناطق الحرة و من خلال تطورها وتفاعلها مع التطور التجاري والصناعي في العالم ، لم يقتصر دورها على تحرير المبادلات التجارية الدولية وتسهيل حركة انسياب وانتقال السلع الوطنية، وإنما يقودها أيضا إلى مجال الاستثمار والتوظيف وتنمية الصادرات المصنعة، بدائل المستوردات والصناعات التصديرية وتصنيع الصادرات وتشجيع الاستثمارات المالية والإنتاجية، كل ذلك خارج أنظمة الحماية الوطنية والقيود المفروضة عليها وتوفير العوائد الربعية المجزية لها في ضوء المنافسة والمزاحمة الدولية التي تواجه هذه الاستثمارات، و بحيث تخلق تخلق المناخ و المكان المناسب وتوفير الظروف والشروط التحفيزية لإقامتها.

مما سبق يتضح أن نجاح المنطقة الحرة يتوقف على تحقيقها للأهداف التي أنشأت من أجلها ، وعلى الرغم من التباين الموجود في الأهداف المعلنة من إقامة المناطق الحرة في الدول النامية ، إلا أن دوافعها جميعا واحدة وتتمثل في دفعة عجلة التنمية الاقتصادية ، وتتركز في تطوير القطاع الصناعي وإدخال التقنية الحديثة وإيجاد فرص عمل جديدة للشباب ، وزيادة الصادرات وموارد النقد الأجنبي. وفي الوقت الحاضر تعددت وتنوعت الأنشطة التى تم ممارستها فى المنطقة الحرة لتشتمل على الأنشطة التجارية ، والصناعية ، والخدمية وحتى الخدمات الزراعية ، وتقنية المعلومات والاتصالات ، وتدعى المناطق التى تشتمل على كل ذلك بالمناطق الحرة الشاملة.

كما أن حجم الموارد الطبيعية والمالية والبشرية التى تمتلكها الدول المضيفة يعتبر عامل ضرورى من عوامل نجاح المنطقة الحرة ، لكن العامل الحاسم يتوقف على الإجراءات الحكومية الفاعلة فى الاستفادة من هذه الموارد بالشكل الذي ينسجم مع أهداف المناطق الحرة من جهة ، وتقبل الانعكاسات السلبية على الاقتصاد المحلى من جهة أخرى ، ومن أهم تلك الإجراءات : اختيار الموقع الملائم ، وضع القوانين التي تجذب الاستثمارات ، توفير الدعم المادي والتقنى ... إلخ

التوصيات و الاقتراحات : سوف نقوم بسرد مجموعة من التوصيات من أجل النهوض بالمناطق الحرة في الجزائر.

- توفير وايجاد جهاز إداري مرن قادر على تسيير المناطق الحرة.
- على الجزائر الاستفادة من التجارب الناجحة في مجال المناطق الحرة.
- التركيز على توفير البنية التحتية اللازمة لإنجاح المناطق الحرة.
- التركيز على الترويج والتسويق للمنطقة الحرة بهدف جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.
- الحرص على أن تكون اجراءات الأمن، والسلامة بالمنطقة الحرة متكاملة.
- تعزيز وتطوير العلاقات الخارجية مع المناطق الحرة الأخرى في العالم، والمؤسسات الدولية ذات العلاقة بما يخدم اغراض وأهداف المناطق الحرة الجزائرية وتنميتها .

قائمة المراجع

الكتب :

- الكردوسي, عادل عبد الجواد ، المناطق الحرة في الدول العربية . السعودية , مجلة الامن و الحياة , السعودية 2012 .
- مراد، محمودي ، النظرية العامة للمناطق الاقتصادية الحرة. القاهرة : دار الكتاب الحديث، 2002 .
- الجداوي, نبيل ، دور المناطق الحرة في التنمية الاقتصادية العالمية والتجارة الدولية (حالة مصر). مصر، 2006 .
- عدنان سليمان، المناطق الحرة السورية واقع وآفاق التطوير، بحث منشور ضمن مؤلف اقتصاديات المناطق الحرة، (دمشق 2002).
- محمودي مراد، النظرية العامة للمناطق الاقتصادية الحرة (دار الكتاب الحديث، القاهرة 2002).
- مزريق, عاشور ، دور المناطق الحرة كشكل من أشكال الإستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق التنمية الإقتصادية الإقليمية. ادرار, كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير, الجزائر، 2014 .
- جويدة, يحيى محمد ، المناخ الاستثماري بين المخاطر والتحديات. مصر: مؤسسة شباب الجامعة للنشر والتوزيع ، 2017 .
- زغير, عقيل كريم ، المسؤولية المدنية للمستثمر الأجنبي دراسة مقارنة. مصر: دار الفكر والقانون للنشر والتوزيع ، 2015 .
- كلاخي, لطيفة ، أثر السياسة المالية في استقطاب الاستثمار الاجنبي المباشر دراسة حالة بعض دول MENA. الاسكندرية : مؤسسة سباب الجامعة للنشر والتوزيع ، 2017 .
- ثوامرية, ريم ، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على التنمية المستدامة في الجزائر دراسة قياسية للفترة 2000-2015. قالمة, كلية العلوم الاقتصادية , الجزائر ،2019 .
- ياسين, نشمة ، مدى نجاعة التشريع الجبائي الجزائري في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر. تلمسان, كلية العالوم الاقتصادية تخصص محاسبة ومراقبة التسيير, الجزائر، 2018.
- نبيل الجداوي، دور المناطق الحرة في التنمية الاقتصادية العالمية والتجارة الدولية (حالة مصر)، بحث مقدم إلى الملتقى الثاني لإدارة المناطق الحرة، «أثر اتفاقيات التجارة الحرة الثنائية والدولية على أنشطة المناطق الحرة» (القاهرة، 14-2006/5/18).
- فاطمة, لبعل ، (2012). المناطق الحرة العربية ودورها في تنمية التجارة العربية البنية (المنطقة الحرة المشتركة الاردنية السورية 2000-2010)،. بسكرة , كلية العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد دولي , الجزائر ، 2012 .

المذكرات :

- ريال زوينة ، المناطق الحرة والتنمية (حالة المناطق الحرة الصناعية للتصدير) مع دراسة تجربتي تونس وجزيرة موريس وآفاق إنشائها في الجزائر. الجزائر , كلية العلوم الاقتصادية, الجزائر، 1997 .
- الصدي, زروقي أبوبكر، قياس أثر المؤشرات الكلية للإقتصاد الجزائري على الاستثمارالأجنبي المباشر للفترة الممتدة بين (1990-2014) دراسة قياسية تحليلية. مستغانم , كلية العلوم الاقتصادية تخصص تقنيات مطبقة , الجزائر ،2016 .
- سعاد, سالكي، دور السياسة المالية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر –دراسة بعض دول المغرب العربي. تلمسان, كلية العلوم الاقتصادية تخصص مالية دولية , الجزائر ، 2011 .
- بوعون, هالة ، تحليل وتقييم مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر دراسة حالة الجزائر وتونس خلال الفترة(2008 – 2012). ام البواقي, كلية العلوم الاقتصادية تخصص مالية و محاسبة , الجزائر ، 2013 .
- سليمان, عدنان ، المناطق الحرة السورية واقع وآفاق التطوير. بحث منشور ضمن مؤلف اقتصاديات المناطق الحرة ، 2002 .
- هند , سعدي، أثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة على النمو الاقتصادي في البلدان العربية دراسة قياسية اقتصادية للفترة 1980-2014. مسيلة , كلية العلوم الاقتصادية , الجزائر، 2017 .
- بعداش, عبد الكريم،الاستثمار الأجنبي المباشر وآثاره على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1996-2005. الجزائر , كلية العلوم الاقتصادية , الجزائر، 2008 .
- رقية, شريط أميرة بلهادف، القروض البنكية في مجال تمويل الاستثمارات دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية-وكالة بسكرة-، . بسكرة , كلية العلوم الاقتصادية , الجزائر ، 2014 .
- وحيدة, رحو ، تقييم تجربة الجزائر في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر وأثرها على التنمية الاقتصادية دراسة حالة الجزائر 2006-. مستغانم , كلية العلوم الاقتصادية, الجزائر ،2018.
- قويدري, كريمة ، الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في الجزائر. تلمسان, كلية العلوم الاقتصادية تخصص مالية دولية , الجزائر ، 2011.
- بومعراف, رمزي ، مناخ الاستثمار وتأثيره على تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر. ام البواقي , كلية العلوم الاقتصادية ،علوم التسيير تخصص مالية, الجزائر، 2013 .
- حمزاوي, رشيدة بن عرفة و سومية ، تقييم التجربة الجزائرية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة 2005-2014. تبسة , كلية العلوم الاقتصادية ، تخصص مالية ونقود, الجزائر، 2016.

المجلات :

- اسرير, منور ، دراسة نظرية عن المناطق الحرة. مجلة الباحث، 2003 .
- شرف, سمير ، دراسة تحليلية للفوائد والتكاليف للمناطق الحرة. مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمي ، 2005 .
- شهرزاد, مجاني غنية، لوكال أمال ، المناطق الحرة في الجزائر على ضوء تجربة مصر والأردن. الجزائر, مجلة العلوم التجارية, الجزائر، 2017 .
- أوسرير, منور ، دراسة نظرية عن المناطق الحرة. مجلة الباحث، 2003 .
- الجزائرية, الجريدة الرسمية ، العدد 64 اكتوبر 1993 .
- الجزائرية, الجريدة الرسمية ، المرسوم التنفيذي رقم 67-106 العدد 06 افريل 1997 .
- مزريق عاشور الملتقى الوطني الاول أفاق التنمية الاقليمية و المكانية في الجزائر
دور المناطق الحرة كشكل من اشكال الاستثمار الاجنبي المباشر في تحقيق التنمية الاقتصادية و الاقليمية

مواقع الكترونية

. منور أوسرير، «دراسة نظرية عن المناطق الحرة، مشروع منطقة بلارة»، مجلة الباحث، الجزائر، العدد (2)، شباط 2003، البحث منشور على شبكة الإنترنت:

http://rcweb.luedld.net/rc2/5%20BMS%20Osrir-1.pdf

مراجع اللغة الأجنبية :

ALKhalifa, L. A. *Khalifa,Foreign direct investment in Bahrain, Boca Raton Fla Dissertation.com ,* 2007 .

Liu, Y. *Factors determining location choice of foreign direct investment in CHINA: A perspective from an Inland province.* new zeland . (2009)

VERON, J.-P. B.-B. *Les zones frenches industrielles d'exportation (Haïti, Maurice,Sénégal,Tunisie).* france : Edition KARTHALA, Paris. (1991).

الملاحق

ملحق بالقرار رقم ....1082.... المؤرخ في ..... 2020 ... 27

الذي يحدد القواعد المتعلقة بالوقاية من السرقة العلمية ومكافحتها

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

مؤسسة التعليم العالي والبحث العلمي:

نموذج التصريح الشرفي

الخاص بالالتزام بقواعد النزاهة العلمية لإنجاز بحث

أنا الممضي أسفله،

السيد(ة): جحرد رحاحلة الصفة: طالب. أستاذ. باحث طالب

الحامل(ة) لبطاقة التعريف الوطنية رقم 200715450 والصادرة بتاريخ 2016-04-20

المسجل(ة) بكلية / معهد العلوم الاقتصادية قسم العلوم التجارية

والمكلف(ة) بإنجاز أعمال بحث (مذكرة التخرج. مذكرة ماستر. مذكرة ماجستير. أطروحة دكتوراه).

عنوانها: إسهام المناطق الحرة في تحفيز الاستثمار الأجنبي المباشر، دراسة في تجارب نماذج من الدول العربية فترة (2000-2016)

أصرح بشرفي أني ألتزم بمراعاة المعايير العلمية والمنهجية ومعايير الأخلاقيات المهنية والنزاهة الأكاديمية المطلوبة في إنجاز البحث المذكور أعلاه .

التاريخ: 2023-06-17

توقيع المعني (ة)